

WIPO/ACE/11/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 يوليو 2016

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 5 إلى 7 سبتمبر 2016

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على الصعيد الوطني

مساهمات من إعداد كندا وجورجيا والهند وإيطاليا وباكستان والبرتغال والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد (اللجنة) في دورتها العاشرة على النظر في دورتها الحادية عشرة في موضوع "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وتعرض هذه الوثيقة مساهمات أعدتها الدول الأعضاء الثماني التالية عن مسألة تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على الصعيد الوطني: كندا وجورجيا والهند وإيطاليا وباكستان والبرتغال والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

2. وتشدد هذه المساهمات على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين مختلف الوكالات الحكومية المسؤولة عن إنفاذ الملكية الفكرية. ويتولى المكتب الوطني للملكية الفكرية في إحدى الدول المذكورة تنسيق أنشطة الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. ورجحت دول أخرى وضع آليات مخصصة لتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية قد يشارك فيها أيضاً القطاع الخاص، أو تعتمد وضع تلك الآليات في إطار استراتيجية شاملة للملكية الفكرية. وتشديداً على أهمية مشاركة القطاع الخاص، عرضت إحدى المساهمات حالة تعاون ناجح بين القطاعين العام والخاص مع مزودي خدمات دفع.

3. وترد مساهمات الدول الأعضاء بالترتيب التالي:

- 3..... مشروع المركز الكندي لمكافحة الغش "رد المعاملات" لرد(ع) المزيفين.....
- التجربة الوطنية في جورجيا بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية من خلال التعاون المؤسسي في مجال سياسات وأنظمة
7..... إنفاذ الملكية الفكرية
- 14..... السياسة الوطنية الهندية بشأن حقوق الملكية الفكرية - الإنفاذ والفصل في القضايا.....
- 21..... المبادرات الإيطالية لمكافحة التقليد على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي.....
- 26..... تنسيق إنفاذ حقوق الملكية في باكستان.....
- 29..... إنفاذ حقوق الملكية الصناعية في البرتغال: تجارب المعهد الوطني للملكية الصناعية وفريق مكافحة التزييف.....
- 33..... ترتيبات الإمارات العربية المتحدة التشريعية والمؤسسية لحماية حقوق الملكية الفكرية.....
- 38..... دور المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية في إنفاذ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية.....

[تلي ذلك المساهمات]

مشروع المركز الكندي لمكافحة الغش: "رد المعاملات" لرد (ع) المزيفين

مساهمة من إيداد السيد نيكولاس غوردون، مسؤول كبير في السياسات التجارية، شعبة الملكية الفكرية والسياسات التجارية، وزارة الشؤون العالمية، أوتاوا، كندا¹

ملخص

يسر كندا أن تعرض في هذه الوثيقة نهجاً مبتكراً وفعالاً وفريداً لحماية الملكية الفكرية ومكافحة التقليد. وإن مشروع "رد المعاملات" هو أول مشروع من نوعه في العالم وهو ثمار التعاون بين المركز الكندي لمكافحة الغش (الخاضع لإشراف شرطة الخيالة الكندية الملكية) ومؤسسات بطاقات ائتمان ومصارف على تعويض المتضررين من الغش الشبكي على حساب بائعي السلع المقلدة.

ولعل كندا أول بلد في العالم يضع برنامجاً للقضاء على بائعي السلع المقلدة وحماية الملكية الفكرية بهذه الطريقة. وعلى مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، تلقى مشروع "رد المعاملات" أكثر من 10 000 تأكيداً للمنتجات المقلدة؛ فاسترد المتضررون مدفوعاتهم من حسابات البائعين. ومنذ استهلال هذا المشروع، كشف مركز مكافحة الغش عن أكثر من 5000 حساب تجاري في العالم ترتبط بأموره بأعمال التقليد والغش وسرقة الملكية الفكرية.

ويعمل مشروع "رد المعاملات" أيضاً على إغلاق حسابات المنشآت التجارية التي تباع سلعاً مقلدة في متاجرها.

أولاً. كندا وأحدث المستجدات في مجال الملكية الفكرية

1. اضطلعت كندا بمجموعة من الأنشطة في مجالي التشريع وتوعية الجمهور على مدى السنوات الماضية. ففي المجال التشريعي، أصدرت كندا قانون تحديث حق المؤلف بغية تنظيم مسائل حق المؤلف في العصر الرقمي وتنفيذ معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت.

2. وصدقت كندا في فبراير 2015 على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة لعام 1991، وهي حالياً في طريقها لتصبح طرفاً متعاقداً في اتفاق نيس ومعاهدة سنغافورة وبروتوكول مدريد ومعاهدة قانون البراءات واتفاق لاهاي. وفي يونيو 2016، أصبحت كندا البلد العشرين الذي ينضم إلى معاهدة مراكش أو يصدق عليه؛ وستدخل بذلك المعاهدة حيز النفاذ في 30 سبتمبر 2016.

3. وفي عام 2015، دخل قانون مكافحة المنتجات المقلدة حيز النفاذ لتحديث القوانين الخاصة بإنفاذ الملكية الفكرية. وعزز هذا القانون نظام إنفاذ الملكية الفكرية في كندا وقدرته على مكافحة تقليد العلامات التجارية وقرصنة حق المؤلف داخل البلاد وخارجها.

4. وفضلاً عن ذلك، وضعت كندا آلية تمكن أصحاب حقوق الملكية الفكرية من إيداع "طلب مساعدة" يطلبون فيه من عناصر مراقبة الحدود أن يصادروا السلع المشتبه في أنها مقلدة أو مقرصنة قبل خروجها من البلاد حتى يلجأ أصحاب الحقوق إلى سبل الانتصاف القانونية. وقد أودع أصحاب الحقوق أكثر من 138 طلب مساعدة عن أكثر من 1500 علامة تجارية حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة.

¹ الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

5. ووضع المكتب الكندي للملكية الفكرية برنامجاً جديداً للخدمات التجارية يركز على توسيع معارف قطاع الأعمال الكندي - ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين - في مجال الملكية الفكرية، عن طريق التواصل معها واستحداث مجموعة من المنتجات والخدمات والدورات التدريبية وتطويرها وتوفيرها لدعم الابتكار والنمو والقدرة التنافسية في ذلك القطاع.

6. وأفضت كل المساعي والجهود المذكورة آنفاً إلى إقامة مشروع "رد المعاملات". وهذا المشروع هو مبادرة استهلتها كندا لمكافحة التقليد والقرصنة على الصعيد الداخلي، ونجحت نجاحاً باهراً في الحد من بيع السلع المقلدة والمقرصنة عبر الإنترنت ومنع دخول تلك السلع القنوات التجارية في كندا.

ثانياً. مشروع "رد المعاملات" لرد(ع) المزيفين

أ. معلومات أساسية

7. لا تزال جرائم الملكية الفكرية التي تلجأ إلى التسويق المضلل للسلع المقلدة تؤثر سلباً في الاقتصاد الكندي وفي حياة المستهلكين الكنديين بل في الاقتصاد العالمي. إذ يحاكي المنتحلون المواقع الإلكترونية الأصلية لشركات عديدة منها Canada Goose و Ugg Boots و Lululemon و Arcteryx و Michael Kors و Coach. وأتقن المنتحلون فن تصميم مواقع إلكترونية تشبه مواقع المصنعين الأصليين شكلاً ومضموناً.

8. وفي عام 2011، بدأ المركز الكندي لمكافحة الغش يتلقى عدداً قليلاً من شكاوى المواطنين الذين اتخدعوا بمواقع انتحالية تباع سلعاً مقلدة أو مشتبه بها. وبعد التواصل مع بعض من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، تبين وجود آلاف المنشآت المحتملة التي تباع منتجات مقلدة عبر الإنترنت.

9. ومواجهة لهذا الوضع، اعتمد المركز الكندي لمكافحة الغش نهجاً مبتكراً وفعالاً وفريداً لحماية الملكية الفكرية ومكافحة التقليد. وإن مشروع "رد المعاملات" هو أول مشروع من نوعه في العالم وهو ثمار التعاون بين المركز الكندي لمكافحة الغش (الخاضع لإشراف شرطة الخيالة الكندية الملكية) ومؤسسات بطاقات ائتمان ومصارف على تعويض المتضررين من الغش الشبكي على حساب بائعي السلع المقلدة وإغلاق حساباتهم لمنعهم من مزاوله تلك الأنشطة على الإنترنت.

باء. الأهداف المنشودة والاستراتيجية الموضوعية

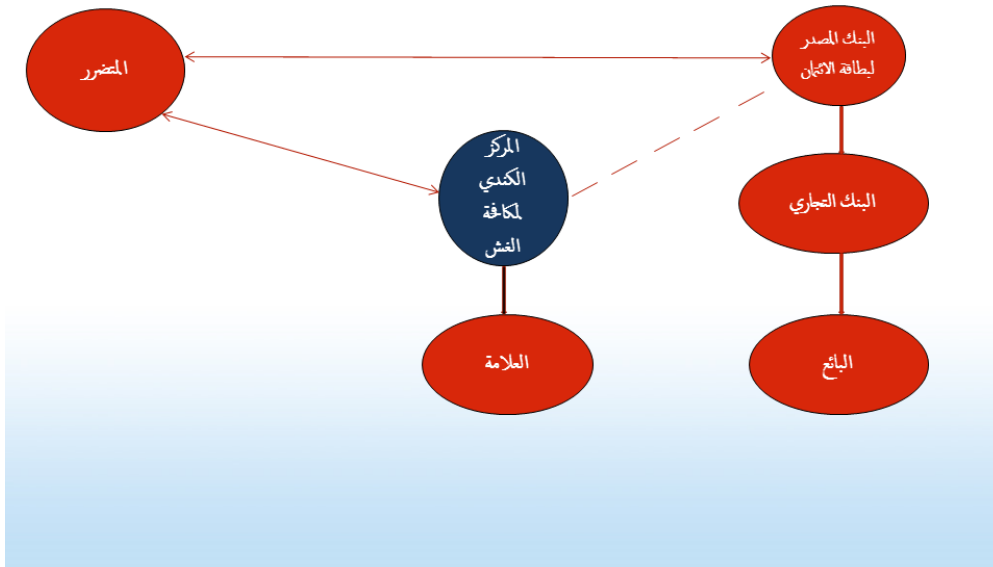
10. يرمي مشروع "رد المعاملات" إلى تحقيق الأهداف التالية: زيادة عدد التعويضات والحد من خسائر المستهلكين؛ وتقليل الأرباح الإجمالية المتأتية من بيع الجريمة المنظمة للسلع المقلدة؛ ودعم العلامات وحمايتها.

11. وتستند استراتيجية البرنامج إلى الترتيبات التعاقدية والسياسات القائمة بين مؤسسات بطاقات الائتمان والمصارف المصدرة لتلك البطاقات والمصارف التجارية التي تقبل التعامل بها، والتي تقضي بعدم التسامح مع بيع السلع المقلدة وتُلزم المصارف برد المدفوعات إلى المشتري. ويعني ذلك رد 100 بالمئة من المدفوعات للمستهلكين المعنيين إذا أكد أصحاب الحق لسلطات إنفاذ القانون أن المنتج غير أصلي.

جيم. عملية رد المعاملات

12. تبدأ عملية رد المعاملات عندما يودع المستهلك شكوى لدى المركز الكندي لمكافحة الغش تتضمن المعلومات اللازمة ومنها تفاصيل السلع المشتراة ببطاقة الائتمان (بتقديم صورة للسلعة عادة) والموقع الإلكتروني للبائع وتاريخ الشراء وقيمتها. ثم يتحقق المركز الكندي لمكافحة الغش، بمساعدة أصحاب الحقوق، من أن السلع مقلدة قبل أن يخطر مؤسسة بطاقة الائتمان والمصرف المصدر لتلك البطاقة بذلك كي يتخذان الإجراءات اللازمة. وبلي هذا الإخطار ارتداد المعاملة عن حساب البائع أو سحبها منه لتعويض المشتري. ويسفر ذلك عادة عن إغلاق المصرف لحساب البائع المستخدم لتلقي المدفوعات باسم الموقع الإلكتروني المبلغ عنه. ويُحظر المتضررون بعدم إعادة المنتجات المقلدة لبائعها. وبذلك يفقد البائع تكلفة المنتج ويجرد من إمكانية استخدام المنتج نفسه لخداع شخص آخر.

عملية رد المعاملات



دال. الآثار

13. يؤثر البرنامج تأثيراً بالغاً في كل أطراف المعاملات على النحو التالي:

- إنفاذ شبه عابر للحدود؛
- استرداد المتضررين 100 بالمئة من خسائرهم؛
- خسارة البائع ما كسبه من المتضرر وتحمله رسم ارتداد قدره 25 دولاراً أمريكياً عن كل معاملة؛
- إغلاق الحساب التجاري للبائع؛
- فرض غرامة على مقدمي خدمات الدفع والمصرف التجاري في حال زيادة عدد حالات رد المعاملات؛
- إمكانية منع مقدم خدمات الدفع من النفاذ إلى شبكة بطاقات الائتمان؛
- خسارة البائع أيضاً لما يلي:
 - المنتج (لا يُسترد)؛
 - تكلفة الإنتاج؛
 - تكاليف الشحن من إرسال وتعبئة وتغليف.

هاء. النتائج

14. فيما يلي أبرز النتائج المحققة في كندا:

- أصدر المركز الكندي لمكافحة الغش أكثر من 10 000 طلب رد معاملة في الفترة الممتدة من يونيو 2015 إلى مايو 2016؛
- تراوح متوسط المبالغ المردودة بين 300 دولار كندي و350 دولاراً كندياً لكل مستهلك، وتراوحت المبالغ الإجمالية بين 2.8 و3.3 مليون دولار كندي (نحو 2.2 مليون دولار أمريكي)؛
- كُشف عن أكثر من 5600 حساب تجاري يُستخدم في بيع السلع المقلدة على المستوى العالمي بفضل شكاوى المستهلكين منذ بداية المشروع؛
- أُغلق أكثر من 5400 حساب تجاري تبين استخدامه في بيع سلع مقلدة؛
- أُغلق نحو 40 حساباً تجارياً لمتاجر قائمة في كندا على مدى السنتين الماضيتين؛
- كانت غالبية المنتجات المشتراة من المنتجات الفاخرة (معاطف وحقائب يد وأحذية وما إلى ذلك) والمنتجات الرياضية (مثل قمصان الهوكي).

واو. صدق البرنامج

15. تلقى المركز الكندي لمكافحة الغش العديد من التعليقات الإيجابية من الأطراف المعنية. أما المستهلكين، فممتنين لمساعدة البرنامج. وأما المصارف، فمقتنعة بأن البرنامج يساعدها على توفير خدمات أفضل لزمائنها فيحسن ذلك خدماتها. وأما أصحاب العلامات، فيدعمون البرنامج دعماً شديداً؛ وتجلى ذلك في الردود السريعة لتأكيد ادعاءات السلع المقلدة. وتؤمن كل الجهات المذكورة بأن البرنامج يوفر وسيلة فعالة وعملية وغير مكلفة لإنفاذ الملكية الفكرية.

التجربة الوطنية في جورجيا بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية من خلال التعاون المؤسسي في مجال سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد نيكولوز غوغيليدسه رئيس مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية، بمدينة متسختا^{*}

ملخص

استجابة إلى الأثر السلبي المترتب على التقليد والقرصنة في السوق في جورجيا ودخول اتفاق منطقة التجارة الحرة الواسعة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ، انخرطت جورجيا في عدد من المبادرات الرامية لتحسين نظام إنفاذ الملكية الفكرية فيها وإذكاء احترام الملكية الفكرية. وعلى صعيد التشريع استُحدثت بعض التعديلات لتنسيق قوانين الملكية الفكرية في جورجيا مع قوانين الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ويؤدي مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية (SAKPATENTI) دوراً مهماً في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على جميع المستويات؛ ويشمل التنسيق من بين جملة أمور عمل المجلس المشترك فيما بين الوكالات المعني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وييسر المركز كذلك تكوين الكفاءات وتدريب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة والمحامين وموظفي الجمارك وموظفي الدولة المسؤولين عن إنفاذ الملكية الفكرية بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وينظم المركز أيضاً مناسبات وحملات لإذكاء وعي الجمهور فضلاً عن تنظيمه ندوات ومؤتمرات تمثل منتدى للحوار المستمر بشأن إنفاذ الملكية الفكرية.

أولاً. مقدمة

1. أجريت دراسة في عام 2010 عن التقليد والقرصنة في جورجيا، وتمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون في مجال التنمية الدولية.¹ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها النتائج الآتية:
 - يجب أن يتم تنسيق اتساق الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية اتساقاً بالغاً مع المعايير الدولية وتوفيره آليات فعالة لمناهضة التقليد والقرصنة،
 - وبلغت نسبة البرمجيات المقرصنة وغير القانونية المتاحة للبيع في جورجيا 95 بالمائة،
 - وأفادت "مجموعة حماية العلامات" وهي عبارة عن مجموعة مكونة من 11 شركة متعددة الجنسيات ومحلية تعمل في جورجيا أنها خسرت قرابة 300 مليون دولار أمريكي من جراء التقليد،
 - وفي الفترة ما بين 15 مارس 2004 وحتى 1 ديسمبر 2009، فتحت شعبة التحقيقات 18 قضية للتحقيق المبدئي بشأن الاستخدام غير القانوني للعلامات التجارية وعلامات الخدمة أو الأسماء التجارية الأخرى (بموجب المادة 196 من القانون الجنائي في جورجيا).

2. وأوضحت الدراسة جلياً أن إنشاء إطار تشريعي مناسب لا يكفي وحده لحماية حقوق الملكية الفكرية حماية وافية، بل من الضروري اتخاذ خطوات عملية أخرى لتحسين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك دخلت جورجيا عام 2010 في مفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الواسعة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي. وأدى هذا المسار إلى فرض صعوبات والتزامات جديدة تتعلق بالإنفاذ المناسب لحقوق الملكية الفكرية. ووقعت جورجيا اتفاق منطقة التجارة الحرة

^{*} الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

¹ يمكن الاطلاع على النص الكامل للدراسة الخاصة بالتقليد والقرصنة في جورجيا على الموقع الآتي:

<http://www.sakpatenti.org.ge/files/Study%20on%20Counterfeighting%20and%20Piracy%20in%20Georgia.pdf>

الواسعة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2012 وأصبح تحسين إنفاذ الملكية الفكرية رسمياً جزءاً من جدول الأعمال الثنائي المشترك بين جورجيا والاتحاد الأوروبي.

3. وتماشياً مع التزامات جورجيا بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة الواسعة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي ولمنع التعديلات على حقوق الملكية الفكرية وقمعها ولكفالة تنفيذ العقوبات المناسبة صاغ مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية وقدم للحكومة في جورجيا حزمة من مشروعات للتعديلات على تشريع الملكية الفكرية. وهدفت التعديلات الجديدة إلى إحداث المزيد من التنسيق بين تشريعات جورجيا وتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

4. ومنذ عام 2012 زادت تسجيلات حقوق الملكية الفكرية لدى سلطات الجمارك قليلاً وأصبحت التدابير الحدودية التي تنفذها الجمارك أكثر من سابق عهدها. ومع ذلك ظل إنفاذ الملكية الفكرية ضعيفاً بشكل عام. ولم تعكس القضايا المدنية المتعلقة بالتعديلات على حقوق الملكية الفكرية النطاق الكامل للوضع المتعلق بالتقليد والقرصنة في جورجيا، حيث لم يستغل القطاع الخاص الآليات القانونية المتاحة له لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جورجيا الاستغلال القوي.

5. ووفقاً للدراسة بلغت كلفة الاستخدام غير القانوني للملكية الفكرية على الموازنة العامة للدولة في جورجيا قرابة 3.8 بالمائة من إيرادات الضرائب. ورداً على هذا الوضع قررت حكومة جورجيا اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة لتكثيف معركتها ضد السلع المقلدة والمقرصنة.

ثانياً. التعاون المؤسسي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

6. مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية عبارة عن وكالة تابعة للدولة مسؤولة عن تحديد السياسات الوطنية المعنية بالملكية الفكرية وتنفيذها فضلاً عن منح حقوق الملكية الفكرية الحصرية. ومع ذلك لا يملك المركز أية صلاحيات محددة لقمع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية من خلال الإجراءات المدنية ولا الإدارية ولا الجنائية.

7. وبصفته أمين تسجيل الملكية الفكرية وصانع سياساتها، يؤدي المركز دوراً مهماً في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على جميع المستويات ولا سيما تلك المتعلقة بأنشطة التدريب وإذكاء الوعي. وعلاوة على ذلك توفر هيئة الاستئناف خدمات فض المنازعات فيما يخص المنازعات التي تنشأ بموجب دور المركز بوصفه أمين تسجيل. ومن الأبعاد الأخرى لانخراط المركز في إنفاذ الملكية الفكرية اختصاصه بالتعاون الدولي والمشارك بين القطاعات، الذي يشمل إبرام مذكرات تفاهم بين مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية وكبار أصحاب المصالح المحليين والدوليين.

8. وحدد المركز ثلاثة مجالات ذات أولوية بغية تكثيف مكافحته للتقليد والاستخدام الموارد الحكومية بكفاءة، وهذه المجالات هي:

- بناء المؤسسات ووضع استراتيجية تتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية؛
- تكوين الكفاءات لفائدة موظفي الدولة المسؤولين عن إنفاذ الملكية الفكرية؛
- إذكاء وعي الجمهور بشكل عام لتشجيع القطاع الخاص على حماية حقوق الملكية الفكرية.

9. وفضلاً عن ذلك وقعت جورجيا في عام 2014 اتفاق ترخيص مع شركة مايكروسوفت. وكان هذا الأمر إشارة قوية للقطاع الخاص تعني انخراط الحكومة بنشاط في إنفاذ حق المؤلف بل وكان خطوة مهمة للأمام نحو إنفاذ حق المؤلف في جورجيا.

ثالثاً. بناء المؤسسات ووضع استراتيجية تتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية

10. وضع إنشاء إطار مؤسسي موحد لإنفاذ الملكية الفكرية على جدول الأعمال لكفالة احترام حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها على نحو سليم.

11. وفي مارس 2015 وتحت مظلة المركز تم إنشاء مجلس للتنسيق فيما بين الوكالات لإنفاذ الملكية الفكرية واشتملت عضوية المجلس على جميع الوكالات الحكومية المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وأهمها:

- مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية (الرئيس)،
- ووزارة الاقتصاد (نائب الوزير)،
- ووزارة الثقافة (نائب رئيس قسم الشؤون القانونية)،
- وشعبة التحقيقات التابعة لدائرة الضرائب في جورجيا (رئيس قسم الشؤون القانونية)،
- ومصلحة الجمارك (نائب الرئيس)،
- ومكتب النائب العام (وكيل النائب العام المسؤول عن جرائم الملكية الفكرية)،
- ومكتب أمين المظالم التجارية (نائب مدير المكتب)،
- ومراقبون من بعثة الاتحاد الأوروبي في جورجيا وسفارة الولايات المتحدة في جورجيا والقطاع الخاص / غير الحكومي (وكالة حق المؤلف في جورجيا وغيرها).

12. ومجلس التنسيق فيما بين الوكالات عبارة عن جهاز استشاري لا يصدر أي التزامات ولا وثائق رسمية ملزمة لأي من أعضائه. والغرض الأساسي من إنشاء مجلس التنسيق فيما بين الوكالات هو إقامة منصة فعالة يمكن من خلالها للمؤسسات الحكومية المعنية تبادل وجهات النظر فيما يخص مسائل إنفاذ الملكية الفكرية، ومناقشة الموضوعات الشائكة والصعبة، واستكشاف أساليب للتعاون. ويقدم المجلس كذلك دعماً عملياً إلى الوكالات الأعضاء بشأن المسائل التي تقع في نطاق اختصاصه. ويتيح مكتب أمين مظالم التجارية في المجلس توليه النظر في المشكلات والاستماع إلى المواقف من منظور الحكومة والقطاع الخاص. وعلى الرغم من أن المجلس أنشئ منذ عامين فقط أثبت كفاءته فيما يتعلق بتناول ما يلي:

- تمكين أعضاء المجلس من تقديم الدعم بأسلوب أكثر كفاءة بما في ذلك من خلال استخدام قواعد بيانات الوكالات الأعضاء وتبادل المعلومات،
- وإتاحة المجلس علناً للجمهور مواقفه بشأن إنفاذ الملكية الفكرية بمجرد الاتفاق عليها فيما بين الأعضاء،
- والإعلان عن آراء المجلس بانتظام إلى أصحاب الحقوق، وعقد المجلس اجتماعات مع أصحاب الحقوق إذا دعت الضرورة لمناقشة النهج الذي يسلكه وإيضاحه.

13. ويسرت هذه الأنشطة إنشاء بيئة مواتية يمكن التنبؤ بها للمزيد من تطوير حماية الملكية الفكرية في جورجيا وتحسينها.

14. وبالإضافة إلى ذلك يعمل مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات على تحديد أكثر القطاعات التجارية عرضة للتأثر بالتقليد والقرصنة بغية تحديد الأولويات والتركيز على هذه القطاعات مع اتخاذ السلطات المعنية الإجراءات القانونية الضرورية بناء على مبادرة منها دون طلب من صاحب الشأن (بحكم منصبها)². وعند تحديد الأولويات في كفاحه ضد التقليد والقرصنة يراعي المجلس ثلاثة معايير أساسية وهي:

- مدى تأثير تقليد بعض السلع على زيادة المخاطر التي تتهدد الصحة والسلامة العامة،
- ومدى نشاط القطاع الخاص في مكافحة التقليد في قطاع بعينه،
- ومستوى الأضرار المرتبطة بالتقليد في هذا القطاع بالتحديد.

15. وبناء على تلك المعايير قرر مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات التركيز على قطاعات معينة من مجال الأعمال واتخاذ إجراءات شديدة التكتيف بحكم منصبه لمكافحة التقليد في مجالات محددة. ويتيح هذا النهج استخدام الموارد الحكومية بقدر أكبر من الكفاءة بدلا من محاولة تغطية جميع القطاعات.

رابعاً. تكوين الكفاءات وتوعية عامة الجمهور

16. اعتمد مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية خطة طموحة لتوفير تدريب مكثف لفائدة جميع المتخصصين في المجالات ذات الصلة بالملكية الفكرية في المسائل القانونية والتطبيقية المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية، بغية تعزيز نظام حماية الملكية الفكرية في جورجيا. ويستهدف هذا التدريب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة والمحامين وموظفي الجمارك والمحققين والفئات الأخرى بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وبرنامج تطوير القانون التجاري وغيرها من المنظمات الأخرى. وأصبح التعاون في مجال تكوين الكفاءات كذلك سمة موحدة في جميع المفاوضات ومذكرات التفاهم التي يدخلها مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية. وتؤثر التنمية المهنية فيما بين هذه الفئات المستهدفة مباشرة على جودة نظام الملكية الفكرية وإمكانية التنبؤ بها.

17. ويتخذ مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية كذلك خطوات فعالة لزيادة الوعي فيما بين أصحاب الحقوق بالأدوات والآليات القانونية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الخاصة بهم بقدر أكبر من الكفاءة. ويعقد المركز كل سنة ندوات وأنشطة تدريبية يمكن حضورها بالجمان مقدمة لممثلي القطاع الخاص لتحسين فهمهم للآليات القانونية لإنفاذ الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك عُقد المؤتمر الدولي الأول بعنوان "جورجيا تكافح التقليد والقرصنة" في عام 2015. وكان هذا المؤتمر منبرا ممتازا للشروع في حوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن إنفاذ الملكية الفكرية. وساد المؤتمر روحا منتجة وبناءة وكان التعقيب الأساسي من المشاركين هو التماس عقد المؤتمر بانتظام. وعقب هذا اتخذ قرار بعقد المؤتمر بوصفه حدث سنوي. وشهدت الشهور الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد حالات الإنفاذ الناجحة في جورجيا، ما كان إشارة إلى كون المؤتمر المنصة المناسبة للتصدي للتقليد والقرصنة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص. وسوف تبقى العديد من المسائل على جدول أعمال المؤتمرات المقبلة مثل حساب التعويضات والتنفيذ الفعال لسلطات الإنفاذ بحكم المنصب وتطوير آليات فعالة لإنفاذ الملكية الفكرية وتوعية عامة الجمهور.

² أهمها أنه يجوز الشروع في الإجراءات الجنائية سواء من خلال وزارة الداخلية أو دائرة التحقيقات التابعة لوزارة المالية. وبالمثل يجوز لوزارة الداخلية بحكم منصبها تحريك الدعوى الإدارية.

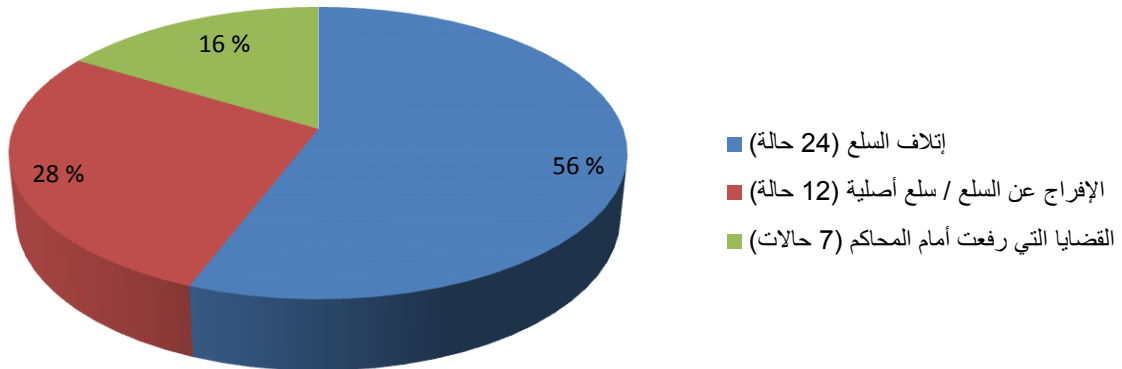
18. ومن الواضح أن الآليات المناسبة لإنفاذ الملكية الفكرية مهمة لحماية الملكية الفكرية بفعالية. ومع ذلك من الأهمية بمكان بناء الاحترام والمواقف الإيجابية تجاه الملكية الفكرية داخل المجتمع ككل. وفي هذا الصدد يعقد مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية مختلف المناسبات بانتظام وينظم حملات نشطة لتوعية عامة الجمهور. وينشر المركز بانتظام بالتعاون مع الشركاء الدوليين ويوزع مادة للقراءة مستنبطة لفائدة مختلف قطاعات المجتمع (المدارس الابتدائية والطلاب والشركات الصغيرة والمتوسطة والصحفيين والمزارعين الخ...).

خامسا. التقدم المحرز مؤخرا

19. أدت الأنشطة التي انخرط فيها مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية نتاج ملموسة وأحرزت كذلك تقدما ملحوظا فيما يتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عمليات ضبط السلع المقلدة من خلال الجمارك:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عمليات الضبط	14	16	50	43	73

تفصيل النتائج حسب الحالات 2014



العدد التقريبي للسلع المضبوطة في عام 2012

385	الأجهزة الكهربائية المنزلية
630	المشروبات الكحولية (المعبأة في زجاجات)
1 372	الهواتف النقالة
8 760	مستلزمات الهواتف النقالة

العدد التقريبي للسلع المضبوطة في عام 2013	
8 160	الأجهزة الكهربائية المنزلية
6 150	المشروبات الكحولية (المعبأة في زجاجات)
8 855	الهواتف النقالة
1 017	مستلزمات الهواتف النقالة
442 323	الكبوات الزراعية (بالكيلوغرام)
58 963	العطور (بالزجاجة)
15 000	القهوة (بالعبوة)
8 495	أدوات قطع الأحجار
4 080	صمغ السيليكون
74 880	المشروبات الغير الكحولية
4 620	الملابس

العدد التقريبي للسلع المضبوطة في عام 2014	
11 044	المشروبات الكحولية (لترات)
2 188	بطانات مكابح السيارات
2 400	مفاتيح إلكترونية
52 000	إليكترود (بالكيلوغرام)
1 784	الأجهزة الكهربائية المنزلية
1 063	سخانات
720	عبوات من الأدوية
5 145	الهواتف النقالة
672	مستلزمات الهواتف النقالة
720	عطور
925	ساعات
60 000	قداحات
406	الملابس
59 904	المشروبات الغير الكحولية

20. وكما توضح هذه الجداول البيانية تشهد عمليات ضبط السلع المقلدة وكميات السلع زيادة ملحوظة كل عام. واعتباراً من عام 2018 سوف يتمتع موظفو الجمارك في جورجيا بصلاحيات اتخاذ إجراءات إنفاذ الملكية الفكرية دون تقديم طلب من أصحاب الشأن، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى زيادة عدد السلع المقلدة المضبوطة.

21. وفي عام 2015 بدأت شعبة التحقيقات التابعة لدائرة الضرائب في جورجيا إجراءات 35 قضية جنائية تتصل بتعديلات على حقوق الملكية الفكرية، ويزيد هذا العدد من القضايا على إجمالي القضايا الجنائية التي تم التحقيق فيها على مدار العشر سنوات الأخيرة. وبلغت القيمة الإجمالية للسلع المضبوطة من خلال الإجراءات الجنائية ما يزيد عن مليون لاري جورجي.

22. وفي عام 2015 حصلت رابطة حق المؤلف في جورجيا ما يزيد عن 500 ألف لاري جورجي من خلال الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم، بناء على الأتعاب التي كانت مستحقة السداد لو كانت اتفاقات ترخيص سارية قد أبرمت. وبلغ إجمالي حصيلة الرابطة في عام 2015 ما يزيد عن 3 مليون لاري جورجي.

23. وفضلاً عن هذه النتائج قدم العديد من أصحاب الحقوق أدلة متواترة على أن مبادرات إنفاذ الملكية الفكرية تؤدي ثمارها، وأفادوا بأنه بفضل الأنشطة المشتركة بين الحكومة وملاك العلامات والتعاون الفعال فيما بين سلطات الإنفاذ تقلصت السلع المقلدة لعلاماتهم بما يزيد عن نسبة 65 بالمائة في جورجيا.

سادساً. الخطط والتحديات المقبلة

24. على الرغم من إحراز جورجيا تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية لا تزال بعض المشكلات والتحديات قائمة وتستلزم التصدي لها بغية المضي في تحسين حماية الملكية الفكرية، وتشمل ما يلي:
- لا تزال القرصنة عبر الإنترنت من المجالات الأصعب في تناولها. وتعمل حكومة جورجيا في الوقت الحالي على طرح تشريع جديد يتناول مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت،
 - وعقب إجراء دراسة قطاعية عن التقليد سوف تحدد حكومة جورجيا أكثر قطاعات الأعمال عرضة له وسوف تركز على استخدامها إجراءات الإنفاذ دون طلب من صاحب الشأن في هذه القطاعات التي تحدها،
 - وسوف يظل تكوين الكفاءات وإذكاء الوعي على جدول أعمال إنفاذ الملكية الفكرية وسوف يكتنف مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية من جهود في هذه المجالات،
 - وسوف تدخل التغييرات التي شهدتها إنفاذ الملكية الفكرية حيز النفاذ في عام 2017³ ما يؤدي إلى المزيد من الإجراءات المتعلقة بتفسير الأدوات القانونية الجديدة واستخدامها لكفالة تطوير نظام حماية الملكية الفكرية على النحو المناسب.

25. ويتطلب ضمان قيام نظام فعال لإنفاذ الملكية الفكرية في جورجيا أنشطة وإجراءات مستمرة بغية الاستجابة إلى التحديات المتطورة. وبالشراكة مع الشركاء المحليين والدوليين تأمل جورجيا أن تحافظ على ما أحرزته من تقدم في الوقت الراهن مع مواصلة تيسير الأنشطة الرامية إلى إقامة بيئة مستدامة ويمكن التنبؤ بها تتمتع فيها أصحاب الحقوق بحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة وإنفاذها في جورجيا.

³ في حالة التعديلات على الملكية الفكرية سوف يتمكن أصحاب الحقوق من المطالبة باستبعاد القطع المتعدية من القنوات التجارية وإتلافها وإتلاف أي صور مرتبطة بها وحذف أي من المواد المتعدية المنشورة على شبكة الإنترنت أو إتلاف أي معدات فنية مستخدمة في تصنيع القطع المتعدية. وفيما يتعلق بالتعويضات سوف يتمكن أصحاب الحقوق من الاختيار فيما بين الحصول على تعويض عن الخسائر التي تكبدها أو سداد الأرباح المتأتية للجهة المتعدية أو التعويض على هيئة مبلغ مقطوع. وفي الوقت نفسه سوف تُنشأ آليات قانونية لتحديد التعويضات عن الأضرار والتعويضات المالية. وسوف تطرح التعديلات كذلك تدابير تحفظية للحفاظ على الأدلة ذات الصلة ومنع التعديلات على الملكية الفكرية، وهي من الأمور المهمة خاصة لإنفاذ الملكية الفكرية بكفاءة.

السياسة الوطنية الهندية بشأن حقوق الملكية الفكرية - الإنفاذ والفصل في القضايا

مساهمة من إعداد السيد راجيف أغاروال، رئيس شعبة الملكية الفكرية، إدارة السياسات الصناعية والتطوير الصناعي، وزارة التجارة والصناعة، نيودلهي، الهند*.

ملخص

تضع السياسة الوطنية الهندية بشأن حقوق الملكية الفكرية (السياسة الوطنية) خريطة الطريق لمستقبل حقوق الملكية الفكرية، وتُبيّن إدارة الملكية الفكرية في البلاد على نحو يتّسم بالاستقرار والشفافية والتركيز على تقديم الخدمات. ويتمحور ما تدعو إليه السياسة الوطنية حول شعار "الهند المبدعة؛ الهند المبتكرة". وتضع السياسة الوطنية سبعة أهداف، بما في ذلك "الإنفاذ والفصل في القضايا"، وتقتراح خطوات العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

وتهدف السياسة الوطنية إلى:

- إذكاء احترام حقوق الملكية الفكرية بين عامة الجمهور،
- وتوعية المخترعين والمبدعين الذين ينشئون الملكية الفكرية بالتدابير اللازمة لحماية حقوقهم وإنفاذها،
- وبناء قدرات وكالات الإنفاذ على مختلف المستويات،
- والوقوف على التدابير اللازمة للحدّ من التزييف والقرصنة وتنفيذها،
- وعقد ندوات منتظمة للقضاة بشأن الملكية الفكرية من أجل تيسير الفصل الفعّال في منازعات الملكية الفكرية،
- والفصل في المسائل ذات الصلة بالملكية الفكرية عن طريق محاكم تجارية متخصصة؛
- واستكشاف الآليات البديلة لتسوية المنازعات.

وتوقّر هذه المساهمة أيضاً تفاصيل بشأن كيفية استخدام أوامر حجب المواقع الشبكية بوصفها أداة فعّالة لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت في الهند.

أولاً. مقدمة

1. إذا كانت الناس في القرون الماضية قد اعتبرت الذهب، ثمّ الأرض، أكثر الأصول قيمة، فمن الواضح أنّ القرن الحادي والعشرين هو قرن حقوق الملكية الفكرية. وفي حين أنّ الإبداع والابتكار عنصران ثابتان في نمو أي اقتصاد قائم على المعارف وتطوّره، فإنّ قدرة أي بلد على تحويل ما لديه من "المعارف المملوكة إلى معارف متقاسمة" هي التي تحدّد مستقبله. وإذا كان الهدف هو الدفع قُدماً بالابتكار والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فلا بدّ من تسخير إمكانيات الملكية الفكرية.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانياً. معلومات أساسية

2. في حين أنّ الهند طالما كانت مجتمعاً مبتكراً، فإنّ الكثير من مواد الملكية الفكرية التي تُنشأ يظلُّ غير متمتع بالحماية، سواءً بسبب ضعف الوعي، أو بسبب الاعتقاد أنّ حماية الملكية الفكرية مسألة إمّا غير مطلوبة أو أنّ عملية الحصول عليها تنطوي على تعقيدات لا داعي لها.

3. ويمكن الأساس المنطقي وراء وضع السياسة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية في الحاجة إلى إدكاء الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية بوصفها أصولاً مالية قابلة للتسويق وأداة اقتصادية. وتسليماً بهذه الحاجة، أنشئ مجمع فكري معني بالملكية الفكرية، وأجرى المجمع مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، شملت قرابة 300 من الأفراد والمنظمات والكيانات الأخرى، بما في ذلك خمس حكومات أجنبية. واستناداً إلى إسهامات من مختلف الإدارات الحكومية ومن المجمع الفكري وإلى المناقشات الداخلية، وُضعت الصيغة النهائية من السياسة الوطنية الهندية بشأن حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً. السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية

4. يعدُّ الإطار القانوني للملكية الفكرية في الهند متوافقاً مع اتفاق تريبس، كما أنّه يعبر عن الأولويات الوطنية الأساسية في مجال حقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، فقد كان من المهم أن تُضمّن الرؤية الوطنية في وثيقة ترسم خريطة طريق للمستقبل وتضع مبادئ توجيهية فيما يتعلّق بحقوق الملكية الفكرية، وتحفّز الإبداع والابتكار في مختلف القطاعات، وكذلك تيسّر إدارة الملكية الفكرية في البلاد على نحو يتّسم بالاستقرار والشفافية والتركيز على تقديم الخدمات. وتنظر السياسة الوطنية إلى حقوق الملكية الفكرية بمنظور كليّ يأخذ في الاعتبار جميع الروابط المتداخلة، ومن ثمّ تُقيم أوجه تآزر بين جميع أشكال الملكية الفكرية والقوانين ذات الصلة والوكالات المعنية، وتستفيد من ذلك التآزر. وتُنشئ السياسة الوطنية آلية مؤسسية للتنفيذ والرصد والاستعراض. وتهدف إلى الأخذ بأفضل الممارسات العالمية وتكييفها مع الأوضاع في الهند.

ألف. الأهداف

5. تضع السياسة الوطنية سبعة أهداف مصحوبة بخطوات العمل التي يتعيّن أن تضطلع بها الوزارة أو الإدارة صاحبة الدور الأساسي. وسوف تُحدّد إنجازات مرحلية مستهدفة وتوضع جداول زمنية لكل من تلك الخطوات. وهذه الأهداف هي:

- الوعي بحقوق الملكية الفكرية: التواصل والترويج - إدكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفلها حقوق الملكية الفكرية بين جميع قطاعات المجتمع،
- إيجاد حقوق الملكية الفكرية - تحفيز إيجاد حقوق الملكية الفكرية،
- الإطار القانوني والتشريعي - وجود قوانين صارمة وفعّالة بشأن الملكية الفكرية، تُوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة بمفهومها الأوسع،
- التنظيم والإدارة - تحديث إدارة الملكية الفكرية وتعزيزها على نحو يركّز على تقديم الخدمات،
- استغلال حقوق الملكية الفكرية تجارياً - الحصول على قيمة مادية مقابل حقوق الملكية الفكرية عن طريق الاستغلال التجاري،
- الإنفاذ والفصل في القضايا - تعزيز آليات الإنفاذ والفصل في القضايا بهدف مكافحة التعديلات على حقوق الملكية الفكرية،

- بناء رأس المال البشري - تعزيز الموارد البشرية والمؤسسات والقدرات وتوسيع نطاقها في مجالات التدريس والتدريب وإجراء البحوث وبناء المهارات فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية.

باء. بيان الرؤية

6. أن تكون الهند بلداً تُحَفِّز فيه الملكية الفكرية الإبداع والابتكار لفائدة الجميع؛ أن تكون الهند بلداً تُعزِّز فيه الملكية الفكرية التقدُّم في العلوم والتكنولوجيا، والفنون والثقافة، والمعارف التقليدية وموارد التنوع البيولوجي؛ أن تكون الهند بلداً المعرفة فيه هي المحرك الرئيسي للتنمية، وتحوّل فيه المعارف المملوكة إلى معارف متقاسمة.

جيم. بيان الرسالة

7. تحفيز قيام نظام دينامي وحيوي ومتوازن لحقوق الملكية الفكرية في الهند، بهدف تحقيق ما يلي:

- رعاية الإبداع والابتكار، ومن ثمّ تشجيع ريادة الأعمال التجارية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

- والتركيز على تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية البيئة، من بين قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي.

دال. الشعار

8. "الهند المبدعة؛ الهند المبتكرة".

رابعاً. الإنفاذ والفصل في القضايا

9. تُعدُّ حقوق الملكية الفكرية في جوهرها حقوقاً خاصة، وعلى هذا الأساس، يقع الالتزام الرئيسي في حمايتها على عاتق أصحاب الملكية الفكرية الذين يمكنهم التماس سُبُل الانتصاف القانونية بغية إنفاذ حقوقهم. بيد أنّ توفير آلية فعّالة لإنفاذ الملكية الفكرية أمر له أهمية حاسمة، مع مراعاة أنّ تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية ومصالح عامة الجمهور يتسم بالقدر ذاته من الأهمية، بحيث يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ويجول دون استخدام حقوق الملكية الفكرية على غير الوجه الصحيح أو إساءة استغلالها.

10. وينصبُّ التركيز على إدكاء احترام حقوق الملكية الفكرية بين عامة الجمهور، ولا سيّما الجيل الأصغر سناً. ويتطلّب ذلك وضع برامج توعية مخصّصة للمدارس ومراكز التعليم العالي، بما في ذلك كليات الهندسة والحقوق، والتجمّعات الصناعية، ولا سيّما في قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقرّح السياسة الوطنية تناول كلا المنظورين - إدكاء الوعي بشأن حقوق المرء في ملكيته الفكرية والحاجة إلى حماية تلك الحقوق من ناحية، ومراعاة قيمة حقوق الآخرين في ملكيتهم الفكرية والحاجة إلى احترامها من الناحية الأخرى.

11. ولا يكون منح الحق القانوني بموجب قانون تشريعي فعّالاً إذا كان صاحب الحق غير ملم بألية إنفاذه. ومن ثمّ فمن المهم توعية المخترعين والمبدعين الذين ينشئون الملكية الفكرية بتدابير حماية حقوقهم وإنفاذها. وفي الوقت نفسه، هناك أيضاً حاجة إلى بناء قدرات وكالات الإنفاذ على مختلف المستويات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوحدات المختصة بحقوق الملكية الفكرية في قوات الشرطة في الولايات. وهناك حاجة أيضاً إلى تحديد التدابير اللازمة للحدّ من التزيف والقرصنة وتنفيذها.

12. وتتطلب التعقيدات التي تنطوي عليها الدعاوى القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية توافر معارف متقدّمة حتى يتسنى التعامل معها. ومن ثمّ فمن المستحسن أن يكون الفصل في منازعات الملكية الفكرية عن طريق محاكم تجارية متخصصة. وينصّ بعض قوانين الملكية الفكرية أيضاً على سُبُل انتصاف جنائية، مثل قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف. وفي حين ينصّ هذان القانونان على السجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، فإنّ الجرائم المنصوص عليها فيها تندرج أيضاً ضمن نطاق قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2002، والذي ينصّ على السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات – وهي عقوبة رادعة في مواجهة التعديات.

13. ومن شأن عقد حلقات عمل أو ندوات منتظمة بشأن الملكية الفكرية للقضاة في الأكاديميات القضائية وغيرها من المحافل أن ييسّر الفصل الفعّال في منازعات الملكية الفكرية. وهناك حاجة أيضاً إلى وجود دورات أو وحدات دراسية متعدّدة التخصصات لفائدة أصحاب مصلحة آخرين كالمحامين على سبيل المثال.

14. كما يمكن أيضاً استكشاف الآليات البديلة لتسوية المنازعات. وسوف يساعد هذا على تقصير الفترات الزمنية اللازمة لتسوية المنازعات عن طريق إتاحة إجراءات أبسط وتشجيع الأطراف على تسوية المنازعات بالتراضي.

ألف. خطوات العمل

15. تضع السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية خطوات عمل محدّدة يتعيّن اتّخاذها من أجل تحقيق هذا الهدف، على النحو المبيّن أدناه:

أ) إذكاء الوعي بقيمة الملكية الفكرية ونشر ثقافة تحترم الملكية الفكرية

- تثقيف عامة الجمهور، ولا سيّما الشباب والطلاب، بشأن الآثار السلبية للسلع المزيفة والمقرصنة،
- التواصل مع جميع مستويات الصناعة، بما في ذلك قطاع التجارة الإلكترونية، بغية إذكاء احترام حقوق الملكية الفكرية، ووضع استراتيجيات وأدوات مشتركة لهذا الغرض،
- توعية المخترعين والمبدعين الذين ينشؤون الملكية الفكرية بتدابير حماية حقوقهم وإنفاذها.

- (ب) اتخاذ تدابير صارمة لإزاء محاولات اعتبار الأدوية الجنيسة زائفة أو مزيفة
- (ج) اتخاذ تدابير صارمة بهدف الحد من تصنيع الأدوية المقلدة والمغشوشة والزائفة وبيعها
- (د) ترسيخ الوعي العام، وتعزيز الآليات القانونية وآليات الإنفاذ، بما في ذلك التدابير القائمة على التكنولوجيا، بهدف مكافحة القرصنة، سواء على شبكة الإنترنت أو في غيرها من الوسائط.
- (هـ) دعم شركات التكنولوجيا الصغيرة في حماية حقوق ملكيتها الفكرية؛ وعلى سبيل المثال، سوف يُقدّم الدعم لحقوق الملكية الفكرية في مجالات التركيز في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق بوابات إلكترونية سهلة الاستخدام
- (و) تعزيز المساعدة المقدمة إلى الشركات الأصغر حجماً من أجل حماية حقوق ملكيتها الفكرية على الصعيد الدولي، من خلال مخطّط دعم حماية براءات الاختراع دولياً في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات.
- (ز) الملاحقة الحازمة لوقائع إساءة استغلال المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في البلدان الأخرى

(ح) تعزيز آليات الإنفاذ من أجل توفير حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية

- تعزيز التنسيق بين مختلف الوكالات وتوفير التوجيه والإرشاد بشأن تعزيز تدابير الإنفاذ؛ وتنسيق المعلومات الاستخباراتية وأفضل الممارسات وتبادلها على الصعيدين الوطني والدولي؛ ودراسة مدى حدة انتهاكات الملكية الفكرية في مختلف القطاعات؛ ودراسة آثار الصعوبات الناجمة عن تداخل الاختصاص بين سلطات إنفاذ القوانين؛ واستحداث حلول ملائمة قائمة على التكنولوجيا بهدف الحد من القرصنة الرقمية،
- العمل عن كثب مع حكومات الولايات من أجل إنشاء وحدات معنية بالملكية الفكرية تعمل من أجل مكافحة جرائم الملكية الفكرية،
- زيادة أعداد العاملين وتعزيز البنية التحتية والقدرات التكنولوجية لدى وكالات الإنفاذ، وبناء القدرات من أجل الحد من انتشار الجرائم الرقمية،
- توفير التدريب المنتظم، بما في ذلك عقد دورات تجديد معلومات لمسؤولي الإنفاذ في الأكاديميات التابعة لوكالاتهم،
- تشجيع تطبيق الحلول القائمة على التكنولوجيا في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية،
- البدء في إجراء دراسات لتقصي الحقائق بالتعاون مع أصحاب المصلحة بهدف تقييم مدى انتشار التزييف والقرصنة، والأسباب وراء ذلك، فضلاً عن استكشاف تدابير المكافحة التي يمكن اتّخاذها،
- التصديّ لما تتعرّض له المصنّعات والمنتجات الهندية في الخارج من القرصنة والتزييف مع البلدان المعنية.

ط) التصدي للمارسات التي تُتبع أو الشروط التي تُفرض عند الترخيص والتي قد يكون لها تأثير سلبي على المنافسة عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك اصطلاح لجنة المنافسة الهندية بتنظيم السلوك المحل بالمنافسة في السوق.

ي) تيسير الفصل الفعّال في منازعات الملكية الفكرية عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة

- الفصل في منازعات الملكية الفكرية عن طريق محاكم تجارية متخصصة، تُنشأ على المستوى المناسب،
- وضع وحدات دراسية عن الملكية الفكرية تشمل السوابق القضائية لفائدة القضاة الذين ينظرون في قضايا تتعلق بالملكية الفكرية؛ وعقد حلقات عمل أو ندوات منتظمة للقضاة في الأكاديميات القضائية،
- الترويج لتسوية قضايا الملكية الفكرية عن طريق السُّبل البديلة لتسوية المنازعات، من خلال تدعيم مراكز الوساطة والتوفيق، وتنمية القدرات والمهارات المتعلقة بالسُّبل البديلة لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية.

باء. الأوامر القضائية الصادرة ضد مجهول لحجب المواقع الشبكية التي تتعدى على الملكية الفكرية

16. ما زالت قرصنة حق المؤلف على شبكة الإنترنت تتخذ أبعاداً هائلة في جميع أنحاء العالم، ولا يوجد بلد بمنأى عن هذا الخطر. ومن بين السمات التي تجعل الإنفاذ في مواجهة هذه التعديات أمراً صعباً ما يلي:

- تكفل شبكة الإنترنت لمستخدميها إخفاء هوياتهم، وهو ما يجعل من الإنفاذ وتوفير الحماية بفعالية أمراً معقداً،
- صارت مبادئ "الملاذ الآمن" القانونية فيما يخص الموارد على شبكة الإنترنت تتطلب الآن تسليم إشعار إلى المواقع الشبكية المتعدية قبل الشروع في الإجراءات القانونية،
- كثيراً ما يتبين أن عمليات القرصنة لها طبيعة مجاوزة لحدود الدولة، وهو ما يعني أنّ المواقع الشبكية المتعدية بعيدة عن متناول المحاكم الهندية،
- لا يسفر صدور أوامر قضائية ضد عناوين الإنترنت (عناوين الموارد الموحدّة URLs) إلا عن تغيير عنوان الإنترنت على الفور، وهو ما يضيف طابعاً صورياً على هذه الأوامر القضائية،
- لا تسري التدابير الجنائية إلا في حالة القرصنة الذي يجري التعرّف عليهم ويتبين وجودهم داخل الهند.

17. وهناك حلٌّ ممكن وفعّال إلى حد كبير لهذه المشكلة، ألا وهو أوامر حجب المواقع الشبكية بالطريق المدني.

18. ففيما مضى، وبهدف وقف التعديات على حق المؤلف، كانت الأوامر القضائية تصدر إلى مقدّمي خدمات الإنترنت فيما يتعلّق بمصنّفات بعينها (كما في حالة فيلم معرّف بعنوانه على سبيل المثال). بيد أنّه بالنظر إلى أنّ تحديد المواقع الشبكية التي تمارس القرصنة أو التعامل مع المواد التي تتعدى على حق المؤلف بمعزل عن غيرها كان أمراً صعباً، كان مقدّمو خدمات الإنترنت يعجزون في كثير من الأحيان عن تنفيذ هذه الأوامر، وكان عليها أن تواجه خطر الاتهام بازدراء المحكمة.

19. وقد تطوّر النظام بحيث أصبح من الممكن الآن إصدار أوامر بحجب مواقع شبكية بعينها¹. وتستهدف هذه الأوامر الفضائية، التي تصدر ضد مجهول من الناحية الفعلية بالنظر إلى أنها صادرة ضد أشخاص مجهولي الهوية، ما يُسمى بمواقع القرصنة أو المواقع المارقة²، نظراً لأنّ أغلبية المحتوى الذي تستضيفه مثل تلك المواقع يتعدى على حق المؤلف. ولا تزال الإشعارات تصدر، بالرغم من عدم فعاليتها، إلى مقدّمي خدمات الإنترنت، وإلى مالك النطاق أو الموقع إذا أمكن تحديد هويته، عملاً بأحكام القانون. وبعد ذلك، يكون بوسع المدّعين استصدار أوامر قضائية إلى مواقع شبكية مسمّاة بوقف التعدي على حق المؤلف الخاص بهم.

20. وتصدر التوجيهات إلى مقدّمي خدمات الإنترنت الذين يوفّرون الاتصال بالإنترنت بإنفاذ الأمر القضائي عن طريق منع وصول المشتركين الهنود إلى المواقع الشبكية المسمّاة في الأمر. وتُصدر المحكمة توجيهاتها إلى الإدارات الحكومية المعنية بأن تُلزم مقدّمي خدمات الإنترنت بالامتثال لأوامر المحكمة، وفقاً للأحكام والشروط المنظمة لاتفاق الترخيص بتقديم خدمات الإنترنت المبرم بينهم وبين إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

خامساً. المضي قدماً

21. سوف تكفل السياسة الوطنية الشاملة بشأن حقوق الملكية الفكرية الرعاية لثقافة الملكية الفكرية، وتُرشد جميع المبدعين والمخترعين وتمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم في إنتاج حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها، وهو ما من شأنه أن يُسهم في إيجاد الثروة وفرص العمل وتممية الأعمال التجارية في البلاد، حتى في ضوء السعي إلى إقامة التوازن السليم بين مصالح المبتكرين والصالح العام.

22. وبالرغم من أننا ما زلنا في فترة سابقة على الانتهاء من وضع السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية في صيغتها النهائية، فقد شهد المرء تحقّق إنجازات كبيرة بالفعل. فقد جُمع بين حقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية تحت مظلة واحدة. وثمة نجاح آخر يتمثّل في زيادة القوة العاملة في مكتب براءات الاختراع وسجل العلامات التجارية بعدّة أضعاف، وهو أمرٌ كانت هناك حاجة بالغة إليه. وسوف يؤدّي ذلك إلى تقليل الوقت الذي يستغرقه اتّخاذ أول إجراء من جانب مكتب براءات الاختراع بشأن طلبات تسجيل البراءات، من الفترة الحالية التي تتراوح بين خمس وسبع سنوات، إلى 18 شهراً فحسب بحلول مارس 2018؛ أمّا في حالة العلامات التجارية، فسوف تنخفض الفترة نفسها من 13 شهراً إلى شهر واحد فحسب بحلول مارس 2017. ونتيجة للوعي الذي أوجدته السياسة الوطنية، زادت إيداعات براءات الاختراع بنسبة 10 في المائة في عام 2015-2016 مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى 46 916 طلباً للتسجيل، في حين شهدت إيداعات العلامات التجارية زيادة هائلة قدرها 35 في المائة في الفترة نفسها لتصل إلى 283 060 طلباً للتسجيل.

23. وتبيّن الملامح العامة لآفاق الملكية الفكرية بالخير: سواء لأصحاب الحقوق أو لمستخدمي الملكية الفكرية.

¹ لا ينصّ قانون حق المؤلف صراحة على أوامر بحجب المواقع الشبكية. ومع ذلك، اعتمدت المحاكم نهجاً مستنداً إلى القانون العام في إصدار تلك الأوامر، بغية حماية المواد المحمية بحق المؤلف على شبكة الإنترنت. ولا صلة بين هذا التغيير واعتماد السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية.
² لا يرد تعريف مصطلحي مواقع القرصنة والمواقع المارقة في التشريعات. وتقرّر المحاكم إصدار الأمر القضائي من عدمه استناداً إلى الوقائع المحدّدة في كل حالة على حدة.

المبادرات الإيطالية لمكافحة التقليد على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي

مساهمة من إعداد السيدة فرانثيسكا أزا، كبيرة الموظفين المعنيين بمساعدة الشركات في مكافحة التقليد، الترويج للملكية الفكرية والشؤون الدولية، المديرية العامة لمكافحة التقليد - مكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية، وزارة التنمية الاقتصادية في إيطاليا*

ملخص

تتميز إيطاليا بإطار مؤسسي متنوع لإنفاذ مكافحة التقليد، يشمل عددا من وكالات الإنفاذ (كيانات أو هيئات مهمتها فرض الامتثال لقوانين مكافحة التقليد)، ومنظمات (السلطات العامة وجمعيات الأعمال وجمعيات المستهلكين) لها مصالح مكتسبة في الكيفية التي يعمل بها إطار الإنفاذ. وقد درجة العادة على أن تتعاون هذه الأطراف في أنشطة التحقيق وعملياته على نحو فعال، غير أن الزيادة التي شهدتها أنشطة التقليد في السنوات الأخيرة أبرزت أهمية التنسيق المؤسسي ليس في مرحلة التنفيذ فحسب، وإنما على المستوى الاستراتيجي كذلك. ويتولى المجلس الوطني الإيطالي لمكافحة التقليد (CNAC) مهمة القيام بهذا التنسيق الاستراتيجي. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن بعض المبادرات التي يضطلع بها المجلس بغية تعزيز فعالية الإنفاذ على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى المستوى التنفيذي، تتناول هذه الوثيقة أيضا الخط الساخن لمكافحة التقليد، الذي يزود الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين في إيطاليا بمعلومات عن كيفية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في حالات التعدي. وتتولى المديرية العامة لمكافحة التقليد - مكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية (DGLC-UIBM)، ووزارة التنمية الاقتصادية إدارة هذه الخدمة.

أولا. المجلس الوطني الإيطالي لمكافحة التقليد

1. المجلس الوطني لمكافحة التقليد (CNAC: <http://www.cnac.gov.it/>) هو هيئة وزارية إيطالية نشأت بموجب المادة 145 من قانون الملكية الصناعية الإيطالي، لتوجيه وتعزيز وتنسيق المبادرات الاستراتيجية التي تضطلع بها وكالات الإنفاذ والكيانات الإدارية العامة وجمعيات الأعمال وجمعيات المستهلكين في مكافحة التقليد. ويمثل الهدف النهائي للمجلس في تعزيز إجراءات الإنفاذ ضد المقلدين على الصعيد الوطني. وقد أنشئ المجلس في 20 ديسمبر 2010، في وزارة التنمية الاقتصادية بموجب قانون التنمية لعام 2009.

2. وتضم عضوية المجلس الوطني لمكافحة التقليد 11 وزارة (التنمية الاقتصادية والاقتصاد والمالية والعدل والداخلية والدفاع والزراعة والثقافة والعمل والسياسة الاجتماعية والشؤون الخارجية والصحة والإدارة العامة)، فضلا عن جمعية البلديات الإيطالية (ANCI). ويشترك ممثلون من وكالات الإنفاذ وجمعيات الأعمال وجمعيات المستهلكين في الأنشطة التي يضطلع بها المجلس. وقد شاركت هذه المنظمات في أنشطة المجلس منذ إنشائه، وساعدت في إنشاء لجان مخصصة، مع أن القانون لا ينص على هذا بالتحديد، بغية استقطاب طائفة واسعة من مختلف الكفاءات اللازمة لمكافحة التقليد.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

3. ويتبنى المجلس نموذج إدارة يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع الحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة التقليد. ومنذ أن تولى المجلس مهمته، تم تحديد آليات الإدارة التي تحقق هذا الهدف لجميع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام المعنيين بمكافحة التقليد. وأنشئت، بصفة خاصة، لجان استشاريتان داخل المجلس تسهلان في تحديد إجراءات العمل:

- اللجنة الاستشارية لوكالات الإنفاذ، التي تضم جميع الهيئات والمؤسسات المنوط بها فرض احترام قانون مكافحة التقليد.
- اللجنة الاستشارية للقوى الإنتاجية والمستهلكين، التي تضم ممثلين عن منظمات الصناعة والزراعة والمستهلكين.

4. وعلى مستوى تنفيذي أعم، أنشئت لجان مواضيعية مختلفة من أجل بحث تأثير التقليد في قطاعات محددة (الأغذية، التصميم، الإلكترونيات، المنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، المعارض، لعب الأطفال، الأدوات الميكانيكية، المنسوجات- الأزياء -الإكسسوارات، الأعمال الفنية، القرصنة، الرياضة)، أو فيما يتعلق بمواضيع مشتركة (حديثا: التقليد على الإنترنت، حماية "صنع في إيطاليا"، الإنفاذ على الصعيد المحلي)، ومساعدة رئيس المجلس والأمانة في وضع مقترحات تنفيذية مناسبة.

5. ومن شأن هذه "الإدارة القائمة على المشاركة" أن تضمن مشاركة واسعة النطاق وتعاوننا مثمرا (حتى الآن، شاركت أكثر من 70 جمعية ومؤسسة بأكثر من 150 خبيرا) من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على حد سواء، على النحو المبين في مضمون الخطة الوطنية لمكافحة التقليد لعام 2012، وشاركت مؤخرا في تحديد الإجراءات المقترحة ضمن الإطار الاستراتيجي 2014-2015.

6. ويرأس المجلس وزير التنمية الاقتصادية، بينما تتولى المديرية العامة لمكافحة التقليد - ومكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية في وزارة التنمية الاقتصادية تحديد أمانة المجلس، وتتكفل أيضا بنفقات تشغيله. ولا تخول المشاركة في المجلس الحق لأعضائه في الحصول على أي بدل إنفاق أو علاوات.

أ. أنشطة المجلس الوطني لمكافحة التقليد على الصعيد الوطني

(أ) تحديد مجالات الأولوية

7. ينجز المجلس مهمته عن طريق تحديد مجالات الأولوية في مجال مكافحة التقليد على الصعيد الوطني، وتنسيق الأعمال التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

8. وفي عام 2012، حدد المجلس ستة مجالات للأولوية في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التقليد، التي نُشرت رسميا في نوفمبر 2012، في مناسبة أقيمت خصيصا لذلك في ميلانو، بحضور 500 مندوب وممثل عن السلطات الوطنية والأوروبية والمؤسسات الوطنية العامة والخاصة ذات الصلة المشاركة في أنشطة مكافحة التقليد:

- رفع مستوى الوعي
- الإنفاذ
- التنسيق على مستوى المناطق
- مكافحة التقليد على الإنترنت
- تدريب الأعمال التجارية على حماية حقوق الملكية الفكرية
- حماية "صنع في إيطاليا" من تعدي الغير.

9. وأبرزت الخطة 50 مشروعاً ومبادرة، حددها المجلس بوصفها أفضل الممارسات في كل مجال من مجالات الأولوية، وباعتبارها أمثلة للإجراءات التي ينبغي لمختلف الأطراف الفاعلة اتخاذها في مرحلة التنفيذ.

10. وبدءاً من 2014، جرى استعراض مجالات الأولوية في ضوء فعاليتين مؤسستين هامتين: رئاسة إيطاليا للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من 2014، والمعرض العالمي (إكسبو 2015 - تغذية العالم. الطاقة من أجل الحياة)، الذي أُقيم في ميلانو في الفترة من مايو إلى أكتوبر 2015.

11. وأسفر الاستعراض عن تحديد مجالات الأولوية الحالية على النحو التالي:

- حماية "صنع في إيطاليا" من الانتحال الأجنبي.
- إنفاذ قانون مكافحة التقليد على المستوى المحلي.
- مكافحة التقليد على الإنترنت.

(ب) اتفاق طوعي للتجارة الإلكترونية

12. تمخضت الجهود المشتركة للأطراف الفاعلة في مكافحة التقليد عن مقترحات للعمل. منها اقتراح مهم بشأن تيسير اتفاق طوعي بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنصات الإلكترونية /أصحاب المتاجر الإلكترونية لوضع قواعد وإجراءات مشتركة لتجنيب التجارة الإلكترونية التقليد قدر الإمكان (مجال الأولوية "مكافحة التقليد على الإنترنت").

13. وفي يوليو 2015، وُضع الاقتراح موضع التنفيذ من خلال التوقيع على "ميثاق لوضع أفضل الممارسات لمكافحة بيع السلع المقلدة على الإنترنت" (ما يطلق عليه ميثاق إيطاليا Carta Italia). وقد وُضع الميثاق على غرار مبادرات مماثلة على المستوى الأوروبي (مثل الميثاق الفرنسي لمكافحة التقليد على الإنترنت Charte de lutte contre la contrefaçon sur internet أو مذكرة التفاهم الأوروبية بشأن بيع السلع المقلدة على الإنترنت)، ويضم الميثاق أصحاب الحقوق وأصحاب المتاجر الإلكترونية ومنصات التجارة الإلكترونية لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لمنع التقليد على الإنترنت والتصدي له. ومن السمات المميزة لهذا الميثاق توقيع تراسمارك "trustmark" (تعني علامة ثقة) الصادر عن شركة نتكوم "Netcomm" (أحد الأطراف الثلاثة الأصلية الموقعة على الاتفاق، علماً بأن الطرفين الآخرين هما وزارة التنمية الاقتصادية وشركة إنديكام "Indicam"). وتمثل شركة نتكوم منصات التجارة الإلكترونية وأصحاب المتاجر الإلكترونية. وللانضمام إلى عضوية نتكوم والحصول على علامة الثقة، يجب الامتثال لقواعدها التي تتضمن الانصياع لمكافحة التقليد. وللميثاق سمة أخرى مميزة هي الدور المنوط بجمعيات المستهلكين التي لم توقع حتى الوقت الحاضر على الميثاق، لكنها مشاركة في إجراءات الإبلاغ لتسجيل الطلبات المنصوص عليها في الميثاق.

14. ويسعى المجلس حالياً إلى الترويج للميثاق بين أصحاب مصالح آخرين لجذب موقعين جُدد (عددهم 9 موقعين في مايو 2016)، ومواصلة تعزيز أوجه التآزر للتصدي بشكل فعال للتقليد على الإنترنت. ويعمل المجلس كيمسر بين أصحاب الحقوق ومنصات التجارة الإلكترونية في ما يتعلق بتحديد إجراءات التنفيذ الفعالة.

(ج) مبادئ توجيهية للحكومات المحلية

15. ثمة خطوة أخرى هامة إلى الأمام في المعركة الوطنية ضد التقليد هي اقتراح بوضع مبادئ توجيهية للسلطات الحكومية المحلية لمواصلة الجهود التنفيذية التي تبذلها وكالات الإنفاذ المحلية مع الرؤية الاستراتيجية الموضوعية على الصعيد الوطني (مجال الأولوية "إنفاذ قانون مكافحة التقليد على الصعيد المحلي").

16. وسعيًا لتحقيق هذا الاقتراح، اعتمدت، في يونيو 2015، وزارتنا التنمية الاقتصادية والداخلية "المبادئ التوجيهية للوقاية من التقليد ومكافحته" لتعزيز مكافحة التقليد على الصعيد المحلي. وجرى توزيع هذه المبادئ التوجيهية على جميع السلطات الحكومية المحلية (المقاطعات) من أجل مساعدتها على تبني نموذج للتعاون والتآزر في العمليات التنفيذية بين أصحاب المصلحة على مستوى البلدية أو المقاطعة بما يتماشى مع أفضل الممارسات التي حددها المجلس أو غيرها من الممارسات المطبقة بالفعل.

17. وقد أثمرت المبادئ التوجيهية بالفعل عن نتائج. ففي 9 مارس 2016، وقعت مقاطعة روما ووزارة التنمية الاقتصادية خطة عمل لمدة عام واحد لبلدية ومقاطعة روما تضم جميع الأطراف المحلية الفاعلة المتضررة من التقليد والمشاركة في مكافحته. وتتوخى الخطة المبادرات في المجالات التالية: التحليل والتوعية العامة وتدريب المؤسسات وتدريب مسؤولي الإنفاذ.

18. ومن المزمع تنفيذ أنشطة مماثلة في 10 مدن في الفترة من 2016-2017، من شمال إيطاليا إلى جنوبها، وتشمل المناطق الحضرية الرئيسية (ميلانو وتورينو والبندقية وفلورنسا و نابولي وباليرمو). ويسبق صياغة خطط العمل ومذكرات التفاهم لهذه المقاطعات إجراء بحث يحدد احتياجات الإنفاذ المحلية استنادًا إلى أنشطة تقليد محددة في كل منطقة إقليمية.

ب. أنشطة المجلس الوطني لمكافحة التقليد على الصعيد الدولي

19. في عام 2014، شجع المجلس، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية الفرنسية لمكافحة التقليد، والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية، على تجديد التعاون بين بلدان المنطقة الأوروبية المتوسطية (EUMED) في مكافحة التقليد. وبدأ هذا التعاون عام 2008 بين سبعة بلدان أوروبية متوسطة، ثم توسع ليشمل 16 بلدا (الجزائر، بلغاريا، كرواتيا، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، البرتغال، رومانيا، صربيا، سلوفينيا، إسبانيا) في "الاجتماع الأوروبي المتوسطي الثالث للجان الوطنية لمكافحة التقليد"، الذي استضافه المجلس في روما في 25 نوفمبر 2014.

20. وفي "إعلان روما لتعزيز مكافحة التقليد"، الذي اعتمد في ذلك الاجتماع، تعهدت البلدان المشاركة بما يلي:

- مواصلة التنسيق المحلي وتعزيزه لمكافحة التقليد من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين السلطات والمؤسسات والهيئات والجمعيات الوطنية والمحلية المشاركة في مكافحة التقليد.
- تقديم الدعم لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة التقليد أو الحفاظ على اللجان الموجودة، واتخاذ مبادرات لتعزيز اللجان القائمة في بلدانها.
- إقامة تعاون دولي وتعزيزه بين اللجان الوطنية لمكافحة التقليد على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، في المجالات التالية: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛ مكافحة التقليد على الإنترنت؛ الاتصالات، المعلومات والتعليم؛ التدريب؛ الأطر التشريعية والمؤسسية.

21. ولتحقيق هذه الأهداف، وافقت البلدان الموقعة على إنشاء شبكة من اللجان لمكافحة التقليد (شبكة CNAC EUMED)، وعلى تعيين منسق، يعمل كمنسق مع سلطات بلده الوطنية في حالة طلب دعم يرد من منسق في أحد البلدان الموقعة الأخرى للإبلاغ عن حالة تقليد أو غيرها من المسائل ذات الصلة بالإنفاذ في ذلك البلد.

22. وفي إطار متابعة أنشطة شبكة "CNAC EUMED"، نُظِم في 27 أكتوبر 2015، في ميلانو مؤتمر دولي حول "حماية قطاع الأغذية الزراعية في البلدان الأوروبية-المتوسطية"، حيث أُلقي الضوء على التحسينات التي أُدخلت على الأطر القانونية للبلدان الأعضاء في الشبكة، وتم المعهد ببحثها بصورة متعمقة في دراسة مقبلة.

ثانياً. الخط الساخن لمكافحة التقليد

23. الخط الساخن لمكافحة التقليد عبارة عن مكتب للمساعدة المعلوماتية يهدف إلى تزويد المستهلكين وأصحاب المشاريع أو المخترعين بمعلومات عن حقوق الملكية الفكرية وكيفية حمايتها وإنفاذها. وتقدم هذه الخدمة المديرية العامة لمكافحة التقليد - مكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية، وتُدار الخدمة من خلال عنوان بريد إلكتروني مخصص لهذا الغرض (anticontraffazione@mise.gov.it)، وخط هاتفي ساخن رقم (06-47053800)، بالتعاون مع الشرطة المالية Guardia di Finanza (وهي الشرطة الرئيسية المعنية بإنفاذ مكافحة التقليد في إيطاليا).

24. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الساخن لمكافحة التقليد ليس خدمة استشارية بديلة للمشورة المهنية. بل هو مساعدة أولية إذ يوفر للمستخدمين قاعدة معلومات للاختيار بين ملاحقة قضية ما أو لا، وكيفية الملاحقة (من خلال الإنفاذ الإداري أم المدني أم الجنائي). تشرع قوة الشرطة (من خلال وحداتها المتخصصة في حماية السوق والغش التكنولوجي) و/أو الجمارك (من خلال خدمة مكافحة الغش) في إجراء تحقيقات لتحديد وجود المخالفات والوقوف على طبيعتها كلما استدعى الأمر ذلك.

25. ودخلت خدمة الخط الساخن لمكافحة التقليد حيز التنفيذ في 2006. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في معدل الاستفسارات عن المسائل المتعلقة بالتقليد، والبلاغات عن التعديات على حقوق الملكية الفكرية، وبلغت الذروة في 2015، حيث تم تلقي 1166 استفساراً/تبليغاً. وارتفعت نسبة الإبلاغ عن التعديات على الإنترنت، لتصل إلى ما يزيد على 70 في المائة من البلاغات في الأشهر الثلاثة الأولى من 2016.

26. وتجدر الإشارة إلى أن المساعدة المقدمة للمستخدمين من خلال هذه الخدمة مجانية (سواء أكانوا مستهلكين أم أصحاب مشاريع).

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية في باكستان

مساهمة من إعداد السيد محمد إسماعيل، نائب مدير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، منظمة باكستان للملكية الفكرية، إسلام آباد، باكستان

ملخص

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الدور الذي تضطلع به منظمة الملكية الفكرية الباكستانية في تنسيق جهود إنفاذ الملكية الفكرية في باكستان. وتناقش بعض المبادرات التي اتخذتها مؤخراً منظمة الملكية الفكرية الباكستانية بالتعاون مع وكالات أخرى لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والجهات المعنية وأنشطة بناء القدرات والتوعية التي شاركت فيها منظمة الملكية الفكرية الباكستانية.

أولاً. دور منظمة الملكية الفكرية في إنفاذ الملكية الفكرية

1. منظمة الملكية الفكرية الباكستانية هي هيئة التنسيق المعنية بتسجيل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها في باكستان. وتشمل المهام الأساسية لمنظمة الملكية الفكرية الباكستانية إدارة قوانين الملكية الفكرية؛ والتنسيق مع المنظمات الدولية النظرية؛ وتعزيز التثقيف بالملكية الفكرية والبحث فيها والتوعية بشأنها؛ وإسداء المشورة للحكومة الفيدرالية بشأن السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية؛ ومراقبة مكاتب الملكية الفكرية التي أنشئت بموجب قوانين الملكية الفكرية الوطنية وإدارتها والإشراف عليها؛ وتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية.

2. وحُدِّدَت المهام ذات الصلة بإنفاذ الملكية الفكرية المنوطة بمنظمة الملكية الفكرية الباكستانية في المادة 13 من قانون منظمة الملكية الفكرية الباكستانية لعام 2012. وتشمل مراقبة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها من خلال وكالات إنفاذ الملكية الفكرية، وإجراء التحقيقات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية، وإحالة جرائم الملكية الفكرية ذات الطابع الجنائي على سلطات إنفاذ القانون.

3. ووفقاً للمادة 14 من قانون منظمة الملكية الفكرية الباكستانية لعام 2012، يشمل نطاق ولاية منظمة الملكية الفكرية الباكستانية أيضاً تعزيز الملكية الفكرية من خلال الدعوة. ويتضمن ذلك: إذكاء الوعي وتوفير أنشطة التدريب في مجال الملكية الفكرية؛ ومراجعة إطار السياسة العامة لحقوق الملكية الفكرية؛ وعقد جلسات استماع علنية بشأن حقوق الملكية الفكرية؛ واستخدام موقعها على شبكة الإنترنت لنشر مواد مثل المواد التثقيفية أو معلومات عن الاستفسارات المتعلقة بالملكية الفكرية التي توجد قيد الدرس أو المنتهية؛ والتنسيق مع الاتحادات التجارية والمنظمات ذات الصلة بشأن إذكاء الوعي بالملكية الفكرية وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية.

ثانياً. عمل لجان تنسيق الإنفاذ

4. على المستوى التنفيذي، أضيف الطابع المؤسسي على تنسيق الإنفاذ من خلال لجان تنسيق الإنفاذ في إسلام آباد وكراشي ولاهور، والتي تضم جميع الوكالات المعنية بسلسلة الإنفاذ. وتضم في عضويتها منظمة الملكية الفكرية الباكستانية، ووكالة التحقيقات الفيدرالية (FIA)، وإدارة الشرطة، وإدارة الجمارك الباكستانية، والهيئة الباكستانية لتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية (PEMRA). ويمكن لرجال الأعمال البارزين وخبراء الملكية الفكرية من القطاع الخاص أن يشاركوا في اجتماعات تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية بناء على دعوة خاصة. كما يُدعى كل من منتدى مكافحة التقليد والتعدي (ACIF)، ومنظمة

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

حقوق الملكية الصناعية والفكرية في باكستان (PIPRA)، واتحاد غرف التجارة والصناعة في باكستان (FPCCI)، وغرفة التجارة والصناعة للمستثمرين في الخارج (OICCI) لحضور اجتماعات لجان تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية.

5. ولم تقم مبادرة تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية التي اتخذتها منظمة الملكية الفكرية الباكستانية بتطوير روابط فعالة مع جميع الوكالات في سلسلة الإنفاذ فحسب، بل أشركت أيضاً وكالات التحقيقات من القطاع الخاص التي تعمل في مجال رصد جرائم الملكية الفكرية في مضمار إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومع استمرار هذه المبادرة في تحقيق هذه الأوجه من التأزر، بدأت مساحة السوق التي تحتلها أعمال القرصنة والتقليد في التقلص، مع توسع نطاق الإنفاذ وتعمق الوعي بالملكية الفكرية في البلاد.

6. وأنشئت مديرية عامة مخصصة في المجلس الفيدرالي للإيرادات (FBR) ومديرية أخرى في وكالة التحقيقات الفيدرالية للتصدي بفعالية لانتهاكات الملكية الفكرية. وأنشأت منظمة الملكية الفكرية الباكستانية خلايا لمكافحة القرصنة والتقليد في مكاتبها في إسلام آباد وكراتشي ولاهور لمعالجة قضايا القرصنة والتقليد التي يواجهها مالكو حقوق الملكية الفكرية في السوق.

ثالثاً. التعاون مع الشركاء الوطنيين والوليين

7. عززت منظمة الملكية الفكرية الباكستانية التنسيق مع وكالات إنفاذ الملكية الفكرية (بما في ذلك إدارة الشرطة، ووكالة التحقيقات الفيدرالية، وإدارة الجمارك، والهيئة الباكستانية لتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية) عن طريق توجيه إخطار جديد للجان إنفاذ الملكية الفكرية في إسلام آباد ولاهور وكراتشي. وفي هذا الإطار، عقدت مؤخراً ثلاثة اجتماعات في إسلام آباد وكراتشي ولاهور، على التوالي.

8. ووقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين منظمة الملكية الفكرية الباكستانية والمجلس الفيدرالي للإيرادات في 27 أكتوبر 2015. وتيسر هذه المذكرة تبادل بيانات الملكية الفكرية المسجلة من أجل المراقبة الفعالة للانتهاكات التي تقع عبر الحدود. وبناء على مذكرة التفاهم، أتاحت منظمة الملكية الفكرية الباكستانية لإدارة الجمارك الباكستانية إمكانية النفاذ إلى بيانات العلامات التجارية من خلال نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS). وتنسق المديرية العامة للملكية الفكرية التابعة للمجلس الفيدرالي للإيرادات عملها مع منظمة الملكية الفكرية الباكستانية والمراكز الجمركية في جميع أنحاء البلاد في هذا السياق.

9. وفي سنة 2015، وضعت منظمة الملكية الفكرية الباكستانية، بالتنسيق مع وكالة التحقيقات الفيدرالية، مبادئ توجيهية للموظفين الميدانيين بعنوان "دليل إنفاذ قانون حق المؤلف لموظفي وكالة التحقيقات الفيدرالية". وقد صُممت هذه المبادئ التوجيهية لمساعدة موظفي وكالة التحقيقات الفيدرالية في إجراءات الإنفاذ بموجب قوانين حق المؤلف في باكستان. وهذه المبادئ التوجيهية أداة على جانب كبير من الإفادة لموظفي وكالة التحقيقات الفيدرالية الميدانيين الذين يجرون التحقيقات ويسجلون التقارير الإعلامية الأولى المتعلقة بانتهاكات حق المؤلف.

10. وقد قدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) دعماً فنياً ومالياً إلى باكستان ساعد إلى حد كبير في إحداث وعي بشأن إدكاء الاحترام للملكية الفكرية وفي بناء القدرات لفائدة أعضاء الجهاز القضائي والمسؤولين عن وكالات الإنفاذ. وفي سنة 2012، قام وفد مكون من 20 قاضياً من باكستان بزيارة سنغافورة لحضور ندوة قضاة، وزار خمسة مسؤولين من وكالات الإنفاذ المملكة المتحدة لحضور دورة تدريبية متخصصة للمدربين حول إنفاذ الملكية الفكرية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، مولت الويبو عدداً من البرامج التدريبية المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والدولي حضرها مسؤولون من منظمة الملكية الفكرية الباكستانية وجهات معنية أخرى من باكستان.

رابعاً. الآفاق

11. تعترز منظمة الملكية الفكرية الباكستانية في المستقبل تضمين دورات تدريبية خاصة لفائدة وكالات الإنفاذ حول إنفاذ الملكية الفكرية في خطة عملها السنوية؛ ووضع مبادئ توجيهية لإدارة الشرطة وإدارة الجمارك الباكستانية بشأن إنفاذ الملكية الفكرية على منوال المبادئ التوجيهية لووكالة التحقيقات الفيدرالية؛ وتسهيل تبادل البيانات عن حالات إنفاذ الملكية الفكرية بين وكالات الإنفاذ؛ وإذكاء الوعي من خلال حملة إعلامية حول احترام الملكية الفكرية؛ وإحداث المزيد من لجان تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في العديد من المدن الباكستانية.

إنفاذ حقوق الملكية الصناعية في البرتغال: تجارب المعهد الوطني للملكية الصناعية وفريق مكافحة التزييف

مساهمة من إعداد: السيد روي سولنادو دا كروز، المستشار القانوني بإدارة العلاقات الدولية والشؤون القانونية بالمعهد الوطني للملكية الصناعية، لشبونة، البرتغال؛ والسيد جوزيه ماريو سوزا، المستشار القانوني بإدارة العلامات التجارية وبراءات الاختراع بالمعهد

ملخص

على مدار السنوات القليلة الماضية، كثفت البرتغال إلى حد كبير من الجهود التي تبذلها بهدف زيادة إنفاذ حقوق الملكية الصناعية، وإيجاد بيئة أكثر ملاءمة للأعمال التجارية. وفي الوقت الراهن، يكفل النظام القانوني البرتغالي سبل انتصاف فعّالة من أجل إنفاذ حقوق الملكية الصناعية، ومعاوقة السلوك المخالف، تمشيًا مع أفضل الممارسات الأوروبية والدولية. ويلعب فريق مكافحة التزييف، الذي أنشئ في سبتمبر 2010 بهدف زيادة التنسيق فيما بين السلطات الوطنية وتعزيز التعاون بينها وبين القطاع الخاص، دوراً رئيسياً اليوم في مكافحة التعديلات على الملكية الصناعية على الصعيد الوطني، وهو المحفل الرئيسي لتبادل أفضل الممارسات والخبرات. كما شهدت البرتغال زيادة كبيرة في عمليات ضبط السلع المزيفة، في ظل تركيز أكبر على مشكلة التعدي على حقوق الملكية الصناعية بجميع أشكالها.

أولاً. الإطار القانوني

1. ازداد الدعم المؤسسي في البرتغال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منذ اعتماد التوجيه CE/2004/48 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي أعقاب اعتماد ذلك التوجيه، وضعت البرتغال إطاراً داخلياً من التدابير وسبل الانتصاف من أجل تحويل الهيئات الإدارية والقضائية الصلاحيات اللازمة للاستجابة بكفاءة وفعالية حين تكون حقوق الملكية الفكرية في خطر، مع إيجاد بيئة تكفل تكافؤ الفرص بين أصحاب الحقوق في الاتحاد الأوروبي.

2. وفي هذا السياق، أُضيف قسم جديد كلياً إلى قانون الملكية الصناعية البرتغالي (المرسوم بقانون رقم 36 لسنة 2003، بتاريخ 5 مارس) بعنوان "التدابير والإجراءات المتعلقة بضمان إنفاذ حقوق الملكية الصناعية"، وذلك بغية تحديد وسائل الحصول على الأدلة (وطريقة حفظها) والمعلومات بشأن منشأ السلع والخدمات التي يُشتبه في أنها تنتهك حقوق الملكية الصناعية وشبكات توزيع تلك السلع أو الخدمات. كما ينص قانون الملكية الصناعية البرتغالي على تدابير مؤقتة لمنع وقوع أي تعدي وشيك أو منع استمرار أي تعدي قائم.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

3. بموجب القانون البرتغالي، يمكن التصدي للتعديلات على حقوق الملكية الصناعية بالاستعانة باليتين قانونيتين مختلفتين. أولاً، في المحاكم، إمّا عن طريق الدعاوى الجنائية (بالنظر إلى أنّ انتهاك حق من حقوق الملكية الصناعية يُعدّ جريمة جنائية يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات¹) أو الدعاوى المدنية (فيما يتعلق بالمسؤولية غير التعاقدية عن تعويض صاحب حقوق الملكية الصناعية عن الأضرار التي لحقت به نتيجة للأنشطة المتعدية على حقوقه). وثانياً، يمكن للمعهد الوطني للملكية الصناعية أن يتخذ تدابير إدارية، غالباً في حالات المنافسة غير العادلة، ولا يتوقف ذلك على تقديم شكوى محدّدة من صاحب الحق.

4. وكبديل للإجراءات القضائية والإدارية، ينصّ النظام القانوني البرتغالي منذ عام 2009 أيضاً على إنشاء مركز تحكيم مؤسسي يحمل اسم "أربيتراي" (Arbitrare)، يختصّ بحل المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية، وأسماء الحقل المتصلة بالحقل الأعلى المرتبط باسم البلد (pt)، والأسماء التجارية وأسماء الشركات، من بين أمور أخرى. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات (بالإنكليزية) بزيارة الموقع: <https://www.arbitrare.pt/en>.

ثانياً. فريق مكافحة التزييف

5. أنشئ الفريق البرتغالي لمكافحة التزييف رسمياً في سبتمبر 2010، بهدف زيادة التنسيق فيما بين السلطات الوطنية المسؤولة عن مكافحة التعديلات على الملكية الصناعية وتعزيز التعاون بينها وبين القطاع الخاص. واليوم، يلعب الفريق دوراً رئيسياً في مكافحة انتهاكات الملكية الصناعية على الصعيد الوطني، وهو المحفل الرئيسي لتبادل أفضل الممارسات والخبرات. كما أنّ الفريق مسؤول عن تمثيل البرتغال في المرصد الأوروبي للتعديلات على حقوق الملكية الفكرية.

6. وتتمثّل الميزة الرئيسية التي وقرها فريق مكافحة التزييف في تحسّن التنسيق بين الوكالات المعنية بمكافحة جرائم الملكية الصناعية، وفعالية نشر الممارسات الناجحة. ويؤدّي تحسّن التنسيق بين جميع السلطات المعنية بالإفاد إلى تجنّب الازدواجية في العمل، كما يشجّع التعاون بين القطاعين العام والخاص. وثمة ميزة هامة أخرى مقارنة بالوضع قبل إنشاء الفريق، ألا وهي تحسّن المواءمة بين جميع الوكالات فيما يتعلق بجمع البيانات ذات الصلة بالمضبوطات، بحيث صارت جميع الوكالات تستخدم نفس اللغة عند الحاجة إلى تقديم أدلة على التعديلات على حقوق الملكية الصناعية إلى واضعي السياسات.

7. ويأتي فريق مكافحة التزييف الوطني في إطار مبادرة يضطلع بها المعهد الوطني للملكية الصناعية بالتعاون مع سلطات الإفاد المسؤولة عن مكافحة التزييف، ألا وهي هيئة السلامة الغذائية والاقتصادية، وهيئة الضرائب والجمارك، وشرطة الأمن العام (الشرطة المدنية الحضرية)، والحرس الوطني الجمهوري (شرطة الريف والحدود)، و(الشرطة القضائية). وليس للفريق ميزانية مستقلة، وإنما تتقاسم الهيئات المشاركة فيه تكاليفه بالتساوي.

8. وفي مارس 2016، انضمّ إلى فريق مكافحة التزييف للمرة الأولى بصفة مراقب ممثلون عن القطاع الخاص (رابطات أصحاب الحقوق، مثل الرابطة البرتغالية للشركات المنتجة للسلع ذات العلامات التجارية (Centromarca)، واتحاد العلامات التجارية (União de Marcas)، والشبكة الأوروبية لمكافحة التقليد (SNB React)). ومن شأن استمرار التعاون والشراكة بين القطاع الخاص وفريق مكافحة التزييف أن يكفل تبادل المعلومات بصورة أكثر نفعاً، بما يتيح زيادة فعالية الجهود المبذولة لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الصناعية. ومن المتوقع البدء في أنشطة وبرامج جديدة تصل إلى جمهور أوسع،

¹ تجدر الإشارة إلى أنّ القانون البرتغالي ينصّ على المسؤولية الجنائية في الحالات الآتية:

- "انتهاك حصريّة براءات الاختراع أو انتهاك نموذج المنفعة أو تصاميم (طوبوغرافيا) أشباه الموصّلات" (المادة 321 من قانون الملكية الصناعية)؛
- "انتهاك الحقوق الحصرية في التصاميم أو النادج" (المادة 322 من قانون الملكية الصناعية)؛
- "تزييف العلامات التجارية أو تقليدها أو استخدامها على نحو غير مشروع" (المادة 323 من قانون الملكية الصناعية)؛
- "بيع المنتجات أو الأغراض [المزيّفة] أو تداولها أو إخفاؤها" (المادة 324 من قانون الملكية الصناعية)؛
- "انتهاك تسميات المنشأ أو البيانات الجغرافية واستخدامها على نحو غير مشروع" (المادة 325 من قانون الملكية الصناعية).

بهدف إدكاء الوعي بفوائد تسجيل العلامات التجارية والتصاميم. وقد أعربت منظمات من القطاع الخاص بالفعل عن اهتمامها بالمشاركة في حملات التوعية العامة التي تستهدف الشباب.

9. وفي كل عام، ينظّم فريق مكافحة التزييف اجتماعات تقنية واجتماعات رفيعة المستوى بغرض تحليل الأنشطة التي اضطلع بها أثناء العام السابق، وكذلك اقتراح الأنشطة المزمع تنظيمها في الأشهر التالية. وعادة ما تُعقد اجتماعات الفريق الرفيع المستوى مرة واحدة في كل عام، في حين ينظّم الفريق التقني ما بين اجتماع واحد واجتماعين عاديين في كل عام. وعلى الرغم من قلة عدد الاجتماعات الرسمية، يواظب الشركاء على إجراء الاتصالات غير الرسمية من أجل إدارة الأنشطة المخطّطة في كل عام. وعلاوة على ذلك، تُعقد اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء، مثلما جرى في عام 2014 بمناسبة نهائي دوري أبطال أوروبا الذي أُقيم في لشبونة. وجمع هذا الاجتماع الخاص بين أعضاء فريق مكافحة التزييف، والاتحاد الأوروبي لكرة القدم، والاتحاد البرتغالي لكرة القدم، بهدف وضع خطة عمل محدّدة لحماية حقوق الملكية الصناعية.

10. وفي عام 2010، أطلق الفريق بوابة مكافحة التزييف (<http://anti-contrafaccao.com/>) التي تقدّم معلومات عامة وإحصاءات عن التزييف وسبل الحماية القانونية. كما يوفّر الموقع الشبكي نظاماً إلكترونياً للشكاوى، يمكن عن طريقه تقديم الشكاوى في حال انتهاك حقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم وتسميات المنشأ. ويكفل الموقع الشبكي للمستخدم النهائي الإبلاغ سريعاً وسهولة عن الأنشطة التي تنطوي على تعديات عن طريق ملء نموذج إلكتروني وتقديمه على نحو آمن. وتتوفر هذه الخدمة باللغتين البرتغالية والإنكليزية. وكان مرفق الشكاوى الإلكتروني من بين المتأهلين إلى المرحلة النهائية من الترشّح لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام 2011.

11. وينشر فريق مكافحة التزييف تقارير سنوية تستعرض جميع الإجراءات المتخذة في عام معين وأثر تلك الإجراءات، فضلاً عن أوجه التآزر التي أوجدتها أنشطة الفريق². وبالإضافة إلى ذلك، تشتمل التقارير أيضاً على تحليل بيانات المضبوطات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تضمّن التقرير السنوي لعام 2015 الملامح الآتية:

- كانت أهم فئات المنتجات المضبوطة الملابس والأحذية والحلي (بنسبة تزيد على 50 في المائة)؛
- زاد عدد المنتجات المضبوطة داخل الحدود البرتغالية ليصل إلى نحو 3 ملايين منتج، وبلغ إجمالي عدد المنتجات المضبوطة في عام 2014 زهاء ضعف نظيره عام 2012؛
- زاد عدد عمليات ضبط المواد الغذائية والمشروبات والأدوية. وهو أمر لا ينبغي تجاهله ويؤكد الحاجة إلى تنظيم حملات توعية تهدف إلى مكافحة المخاطر الهائلة التي ينطوي عليها تسويق هذه المنتجات واستهلاكها على الصحة والسلامة العامة.

12. وعلى الرغم من أنّ إنشاء فريق مكافحة التزييف قد أدّى إلى تحسين التعاون والتنسيق بين الهيئات المعنية بالإفناد، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال تنظيم حملات التوعية العامة. وفي الوقت الراهن، يتمثل أكبر التحديات في نشر المعلومات عن الملكية الصناعية، ولا سيما في أوساط الشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثمّ يعكف فريق مكافحة التزييف على إعداد إجراءات محدّدة مكرّسة لاستهداف هذه الفئات بهدف تحسين الإلمام بحقوق الملكية الصناعية وإدكاء الوعي بها.

² يتوفر التقرير السنوي لعام 2015 وخطة العمل لعام 2016 ومعلومات أخرى مفيدة على شبكة الإنترنت باللغتين البرتغالية والإنكليزية (انظر الرابط <http://anti-contrafaccao.com>).

ثالثاً. خاتمة

13. في رأي المعهد الوطني للملكية الصناعية، فإنّ نجاح الشركات في سوق شديد التنافسية في ظل العولمة يتطلب، من ناحية، أن تستغل تلك الشركات كامل إمكاناتها الإبداعية والابتكارية. ومن ناحية أخرى، يجب على السلطات العامة أن تكفل لتلك الشركات إطاراً فعالاً لحماية ما لديها من حقوق الملكية الفكرية.

14. وينبغي ألا يُستهان بأهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما بالنظر إلى أنّ مصداقية نظام الملكية الفكرية تتوقف على قدرته على أن يقدم للمواطنين والأعمال التجارية أنسب الآليات اللازمة لحماية ما لديهم من حقوق الملكية الفكرية على نحو فعال.

ترتيبات الإمارات العربية المتحدة التشريعية والمؤسسية لحماية حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد المستشار الدكتور محمد محمود الكعالي، مدير معهد التدريب والدراسات القضائية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة^{*}

ملخص

تعرض هذه الوثيقة نظرة عامة عن الترتيبات التشريعية والمؤسسية المنفذة في الإمارات العربية المتحدة للتعامل مع حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وتشرح بصورة خاصة دور مختلف السلطات العامة المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية وإنشاء دوائر قضائية متخصصة للنظر في قضايا الملكية الفكرية في المحاكم، ودور معهد التدريب والدراسات القضائية في توفير خدمات التأهيل والتدريب لأعضاء النيابة العامة والقضاة المتخصصين.

أولا مقدمة

1. تشكل حقوق الملكية الفكرية أسمى صور حقوق الملكية على وجه الإطلاق وينبغي هذا السمو من اتصال موضوع هذه الحقوق بأسمى ما يملكه الإنسان وهو العقل في إبداعه وتجلياته الفكرية. ولا جدال أن حماية حقوق الملكية الفكرية لحماية للإنسان فيما ينتجه من أفكار وإبداعات عندما تتحول الى واقع ملموس في فرعها الملكية الصناعية و الأدبية.
2. من ناحية أخرى فان توفير الغطاء القانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية يعد ضروريا لخلق بيئة وطنية آمنة تجتذب الاستثمارات الأجنبية وتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية بتوفير المناخ التجاري المستقر.
3. وتمكّن هذه الحماية لمالك هذه الحقوق الحق في استغلال إنتاجه الفكري ومنع الآخرين من الاستفادة منها عندما يكون ذلك دون موافقته وقد يعتبر الاستعمال دون الموافقة اعتداء على هذه الحقوق - التي تتكون من حقوق مادية ملموسة - لها القيمة المالية و حقوق معنوية تتمثل في نسبة ملكية هذه الحقوق الى أصحابها.
4. وإيماناً من الإمارات العربية المتحدة على توفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية، فإنها حرصت على سن قوانين ولوائح منظمة وطنية وانضمت إلى الاتفاقيات ذات الصلة. إن فعل الاعتداء على هذه الحقوق في الإمارات العربية المتحدة يشكل جريمة¹ يتعلق فيه حق المجتمع و الذي يمكن بموجبه تحريك الدعوى الجزائية من قبل النيابة العامة ضد المعتدي كما يستطيع مالك الحق الادعاء بالحق المدني في الدعوى الجزائية أو رفع دعوى مدنية مستقل للمطالبة بالتعويض.
5. وفي هذه الوثيقة نتناول بعض العوامل التي تساعد على التأهيل في حماية حقوق الملكية الفكرية في الإمارات العربية المتحدة.

^{*} الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.
¹ تنص تشريعات الإمارات العربية المتحدة على أحكام جزائية تتعلق بالعلامات التجارية وحق المؤلف والبراءات.

ثانياً. التشريع الناظم للملكية الفكرية

6. الأصل أنه لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص و عليه فإنه لا بد أن يكون لدى الدولة القوانين اللازمة الخاصة لحماية هذه الحقوق و لا يكفي أن يكون لدينا قانون عام مثل قانون العقوبات الذي من الممكن أن يحمي بعض جوانب حقوق الملكية الفكرية إلا أنه لا يمكن أن يتضمن الكثير من تفاصيل حقوق الملكية الفكرية. وفي غياب قوانين محدّدة بالقدر الكافي، قد يستطيع الجاني أن يفلت من العقاب و يفوت على أصحاب الحقوق التعويض اللازم عندما يلحق بهم الأضرار نتيجة التعدي على حقوقهم.

7. وبالتالي فإنه على الصعيد القانوني يمكن أن تضمن قوانين الملكية الفكرية الملائمة، الحماية لأصحاب هذه الحقوق من التعدي على حقوقهم عندما تستعمل دون الحصول على إذن مسبق منهم. أما من الناحية الاقتصادية فحماية الملكية الفكرية تتيح السباح للمبدع بالاستفادة من نتاج عمله واستثماره وخلق الحافز الذي يشجع على الابداع والتميز. وعليه فإن إغفال حماية حقوق الملكية الفكرية المناسبة لا يعرقل فقط قضية التنمية بل يخدم أيضاً المصالح التجارية للتجار الذين يتعاملون في السلع والمنتجات المقلدة والمزورة على حساب أصحاب الحقوق وجمهور المستهلكين.

8. والجدير بالذكر أن أحد العناصر الهامة التي يقاس بها تقدم الدول وجود القوانين التي تنظم وتحمي حقوق الملكية الفكرية. ذلك أن تقدم البشرية و رفاهيتها مبني على التقدم العلمي والابتكارات والتي لا يكون لها وجود و استمرارية إلا بحماية هذه الحقوق بما يعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

9. إن وجود التشريع الخاص بحقوق الملكية الفكرية يرسم السبيل لأصحاب الحقوق الراغبين في حماية حقوقهم أو إنفاذها أو التعامل بها. ومن الأمثلة على ذلك استخدام التسجيل بالنسبة للحقوق التي يعد التسجيل شرطاً لحمايتها مثل العلامات التجارية والبراءات؛ وشروط انتقال ملكية هذه الحقوق و تأجيرها؛ ومدة الحماية لهذه الحقوق.

ثالثاً. السلطات العامة

ألف الجمارك

10. الجمارك هي البوابة الأولى لحماية حقوق الملكية الفكرية. وتستطيع الإمارات العربية المتحدة، بفضل هيئتها الجمركية، تنفيذ التزامات حماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء المسؤوليات والصلاحيات الأمنية والاقتصادية الموكلة لها بموجب القانون الخاص بالجمارك في الإشراف المباشر والسيادي على حركة خروج ودخول وعبور البضائع عبر منافذ الدولة الجمركية في البحر والبر والجو.

11. فإذا استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تمنع دخول أو عبور البضائع التي تعتبر انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية وفرت على أجهزتها الأخرى الجهد والوقت. وكذلك عندما تمنع دولة الإمارات خروج البضائع التي تعتبر انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية فإنها تحافظ على سمعتها بعدم السماح لوجود البضائع المخالفة لحقوق الملكية الفكرية في أراضيها، وتعلن أنها تكافح الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

12. وحتى تستطيع الدولة القيام بذلك يجب أن يكون لديها قانون خاص للجمارك تتضمن نصوصه حماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى كادر من الموظفين يتولون مراقبة النقاط الجمركية للكشف عن الانتهاكات التي تحدث لحقوق الملكية الفكرية عند دخول و خروج الدولة. ولا يكفي أن يكون للجمارك كادر من الموظفين بل يجب أن يكونوا على دراية عالية بقوانين الملكية الفكرية بالإضافة الى تدريبهم المستمر من الناحية العملية على كيفية الضبط حتى يكونوا باستطاعتهم كشف الطرق الاحتيالية التي بموجبها يحاول الجناة إدخال أو إخراج البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

13. وعليه فانه من الأهمية بمكان توفير التثقيف اللازم لمفتشي الجمارك في مجال قوانين حقوق الملكية الفكرية قبل انخراطهم للعمل وكذلك توفير التدريب المستمر لهم على هذه القوانين بالإضافة الى تدريبهم المستمر على تقنيات التفتيش وفق أفضل الممارسات العالمية.

14. والمهم في دولة الإمارات العربية المتحدة هو أن يتم تدريب موظفي الجمارك في جميع الإمارات من خلال الهيئة الاتحادية للجمارك وتوحيد مستوى و إجراءات الضبط، كون الجمارك تخضع حالياً للسلطة المحلية مما يعني وجود تباين في الممارسات المعتمدة من إمارة الى أخرى.

باء الدوائر الاقتصادية

15. إن الجهة المسؤولة عن الترخيص لمزاولة التجارة في مختلف الامارات هي الدوائر الاقتصادية. و تخضع تلك الدوائر، شأنها شأن الجمارك، للسلطة المحلية في كل إمارة.

16. والملاحظ أن الدوائر الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعير الاهتمام لحقوق الملكية الفكرية و ذلك من خلال إنشاء إدارات تعني بالملكية الفكرية وتنظم باستمرار دورات تدريبية وورش عمل لموظفيها وتعقد ندوات لتوعية الجمهور بالملكية الفكرية.

17. وعليه فان من الأهمية بمكان توفير التثقيف المناسب في مجال قوانين الملكية الفكرية لموظفي الدوائر الاقتصادية في الإمارات المختلفة، وتدريبهم المستمر على هذه القوانين بالإضافة الى تدريبهم المستمر على تقنيات جمع الاستدلالات وفق أفضل الممارسات العالمية. و المهم في دولة الامارات العربية المتحدة هو أن يتم تدريب الموظفين المعنيين في الدوائر الاقتصادية في جميع الإمارات بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، وتوحيد مستوى و إجراءات الضبط.

جيم أقسام الجرائم الاقتصادية في مراكز الشرطة

18. أنشأت الشرطة في كل من الإمارات قسماً للجرائم الاقتصادية والتي تدخل ضمنها الجرائم التي ترتكب ضد حقوق الملكية الفكرية ويتم اختيار الأفراد و الضباط من التخصصات ذات الصلة كما يتم تدريبهم و إرسالهم للدورات التدريبية. ويسهم قسم الجرائم الاقتصادية في تيسير التعاون بين الدوائر الاقتصادية والنيابة العامة في مجالات البحث والتحري وجمع الاستدلالات.

19. إن الدور الذي تقوم به أقسام الجرائم الاقتصادية في غاية الأهمية. و عليه يجب إعطاء العاملين في تلك الأقسام الجرعة الكافية من قوانين الملكية الفكرية باعتبارها ذات طابع خاص، وتدريبهم على تقنيات جمع الاستدلالات بما فيها ضبط الانتهاكات و المحافظة على الدليل و كيفية تطبيق قوانين الملكية الفكرية على الوقائع.

دال النيابة العامة

20. النيابة العامة هي صاحبة الدعوى الجزائية حيث تنوب عن المجتمع في اتخاذ القرار ضد الجاني بمحاكمته من عدمه. ونظراً لتشعب وتعقيد القضايا في العصر الحديث، درجت الكثير من الدول على إنشاء "نيابات متخصصة" بهدف إيجاد وكلاء نيابة مدربين ومؤهلين في مختلف التخصصات. ومن تلك التخصصات على سبيل المثال لا الحصر: نيابة الأحداث، و نيابة المخدرات، و نيابة الجوازات، و نيابة المرور، و نيابة الأحوال الشخصية، و نيابة الملكية الفكرية.

21. والجدير بالذكر أنه عندما يتم تخصيص نيابة للملكية الفكرية يجب أن يتم تدريب أعضاء تلك النيابة على ذلك التخصص من خلال الدورات التدريبية المتخصصة وحضور الورش العلمية والندوات، سواء داخل الدولة أو خارجها.

22. ومثلما أنشأت دولة الامارات العربية المتحدة دوائر قضائية لنظر قضايا الملكية الفكرية وأصبح هناك قضاة متخصصون، أضحى من الضروري إنشاء نيابات متخصصة للملكية الفكرية حتى تكتمل الحلقة و لا يكون هناك خلل في تعامل النيابة العامة مع قضايا الملكية الفكرية.

23. وإمكان المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، نظرا لخبرتها الواسعة في مجال الملكية الفكرية، أن تؤدي دورا بارزا في صقل مهارات أعضاء النيابة العامة بشكل عام وإيجاد وكلاء نيابة متخصصين، سواء كانت للدول نيابات خاصة أم لا، وذلك بتنظيم دورات تدريبية متخصصة في الأفرع المختلفة للملكية الفكرية وتصميم أدلة عملية لفائدة وكلاء النيابة لإرشادهم في تحقيقات قضايا الملكية الفكرية حتى يستطيعوا اتخاذ القرار المناسب بشأن جدوى إحالة دعوى جزائية معيّنة للمحكمة المختصة.

هاء محاكم متخصصة / قضاة متخصصون

24. رغم أن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) لمنظمة التجارة العالمية لم يلزم الدول الأعضاء بإنشاء محاكم متخصصة لنظر قضايا الملكية الفكرية، إلا أن هناك بعض الدول أنشأت محاكم من هذا القبيل.

25. ولا يكمن الاتجاه السائد في كثير من الدول، ومنها دولة الامارات العربية المتحدة، في إنشاء محاكم متخصصة، بل في إيجاد قضاة متخصصين في التخصصات المختلفة يعملون في دوائر متخصصة في المحاكم. وفي فبراير 2016، أصدر وزير العدل بدولة الامارات العربية المتحدة القرار الوزاري رقم 137 لسنة 2016 القاضي بإنشاء دوائر قضائية متخصصة لنظر قضايا حقوق الملكية الفكرية في المحاكم.

26. وكانت محكمة أبوظبي الاتحادية الابتدائية و محكمة أم القيوين الاتحادية الابتدائية أول من أنشأ تلك الدوائر، وتبعتها المحاكم الأخرى. وأصبحت في المحاكم الآن دوائر قضائية متخصصة للنظر في منازعات حقوق الملكية الفكرية من الناحية الجنائية والمدنية، مما يتطلب إيجاد قضاة مؤهلين للنظر في قضايا الملكية الفكرية والاستمرار في تدريبهم.

27. وإمكان الويبو، باعتبارها الجهة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، أن تلعب دورا محوريا في تدريب هؤلاء القضاة وصقل مهاراتهم وفي نقل تجارب الدول الأخرى التي أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال.

رابعا. فعاليات مشتركة

28. عقد فعاليات مشتركة لفائدة كل السلطات السابق ذكرها من الأمور التي تؤدي دورا هاما في تحديد وسدّ الثغرات القائمة في المجال القانوني للحيلولة دون استغلالها من قبل منتهكي حقوق الملكية الفكرية.

خامسا. معهد التدريب و الدراسات القضائية

29. يؤدي معهد التدريب والدراسات القضائية دورا بارزا في التأهيل الإعدادي لأعضاء النيابة العامة والقضاة في جميع فروع القانون ومنها الملكية الفكرية. ومن الممكن أن يقوم بدور أكبر من خلال تخصيص عدد أكبر من ساعات التدريب وتنظيم ورش عملية لتأهيل أعضاء نيابة وقضاة متخصصين.

30. ويشمل برنامج المعهد السنوي حاليا تنظيم عدد من الورش التدريبية و الندوات في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع الجهات المعنية بقضايا الملكية الفكرية، مثل وزارة الاقتصاد والويبو ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية؛ وكذلك القطاع الخاص، مثل شركة ميكروسوفت وجمعية الإمارات للملكية الفكرية ومجلس أصحاب العلامات التجارية. ولكن تلك الأنشطة غير كافية لإعداد وكلاء نيابة وقضاة متخصصين.

31. وفي مقدور المعهد، من خلال وضع منهج نموذجي خاص بالتعاون مع الويبو، أن يعزز دوره في تأهيل أعضاء نيابة وقضاة متخصصين، وتوفير تدريب مستمر في قضايا الملكية الفكرية.

32. وسينظر المعهد، في المستقبل، في إمكانية دعوة القضاة الموكول لهم نظر منازعات الملكية الفكرية بغرض تأهيلهم بالقدر الكافي. كما سينظر في إمكانية تنسيق الجهود مع دائرة التنقيش القضائي بخصوص ما يحتاجه أعضاء النيابة والقضاء من تأهيل قبل تعيينهم في نظر قضايا حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد تجميع أحكام المحاكم، وخاصة المحاكم العليا، وتعميمها على أعضاء النيابة العامة والقضاة. ويرى المعهد أنه ينبغي تنظيم المزيد من الورش وحلقات النقاش بشأن القضايا الحديثة المرتبطة بالملكية الفكرية.

33. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي المناسب لدولة الإمارات بالنسبة للشرق الأوسط خصوصا والدول العربية عموما، وإلى سهولة الوصول إلى البلد من حيث عدد الرحلات الجوية القادمة والمغادرة، فإن المعهد يبدي الاهتمام بزيادة التعاون مع الويبو في عقد برامج تدريبية إقليمية لفائدة أعضاء السلطة القضائية.

34. وقد نظّم المعهد العديد من الفعاليات في الآونة الأخيرة، بما في ذلك برنامجان في أبوظبي إحداهما حول العلامات التجارية نُظّم في ديسمبر 2015 والثاني حول حق المؤلف و الحقوق المجاورة نُظّم في مايو 2016، وكان ذلك بمشاركة أعضاء السلطة القضائية من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية. واعتُبر البرنامج المذكوران، اللذان نُظّما تمويل من الويبو وبالتعاون معها ومع المدرسة الفرنسية الوطنية للقضاء والسفارة الفرنسية، من التجارب التي أشيد بها لما حظيت به من نجاح وحضور.

دور المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية في إنفاذ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية

مساهمة من إعداد السيد بروس فوكارت، مدير مركز حقوق الملكية الفكرية، إدارة تحقيقات الأمن الداخلي، دائرة الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة، وزارة الأمن الداخلي للولايات المتحدة، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية*

ملخص

يقف المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية التابع لإدارة تحقيقات الأمن الداخلي في دائرة الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة في طليعة استجابة الحكومة الأمريكية لسرقة الملكية الفكرية عالمياً وإنفاذ قوانين التجارة العالمية الخاصة بها. وتعد مهمة المركز أن يضمن الحفاظ على الأمن الوطني عن طريق حماية صحة العامة وسلامتهم، وكذلك الاقتصاد الأمريكي وأفراد الجيش، ووقف الممارسات التجارية غير العادلة والجمشعة التي تهدد الاقتصاد العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، يضم المركز فريق عمل قوامه 23 وكالة شريكة تتألف من 19 وكالة فيدرالية رئيسية بجانب منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) وحكومتى كندا والمكسيك. وقد وضع المركز عمليات شاملة، كما يتعاون مع الوكالات الداخلية والخارجية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية إنفاذاً فعالاً لحماية الاقتصاد والمستهلكين وكبح المنظمات الإجرامية.

أولاً. مقدمة

1. لا تظهر الآثار السلبية لسرقة الملكية الفكرية على الفور، بيد أنها ذات شأن عظيم، فالجريمة يمكن أن تعيث فساداً في اقتصاد الولايات المتحدة وتهدد الصحة والسلامة للمستهلكين الأمريكيين وتمول أشكالاً أكبر من الأنشطة العنيفة وغير القانونية. ورداً على هذه الآثار الخطيرة، ولتحسين التعاون فيما بين الوكالات الفيدرالية المعنية بمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، أنشأت الحكومة المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية في عام 2000.

ثانياً. مركز تنسيق حقوق الملكية الفكرية

2. إن المركز عبارة عن منظمة ذات فريق عمل مشترك بقيادة إدارة تحقيقات الأمن الداخلي بدائرة الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة، وهو يتألف من 23 وكالة شريكة تتألف من 19 وكالة فيدرالية رئيسية بجانب 4 منظمات دولية، وهي منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) وسلطات إنفاذ القانون في حكومتى كندا والمكسيك. موظف من دائرة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية وعميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكلاهما يحمل منصب نائب مدير في المركز. ويُمكن هيكّل فريق العمل هذا المركز من الاستفادة بفعالية من الموارد والمهارات والسلطات الخاصة بكل وكالة شريكة ويوفر استجابة شاملة للاحتيال الجمركي التقليدي ولتهريب مختلف أنواع البضائع المهربة.

أ. المهمة

3. تعد مهمة المركز الكلية أن يضمن الحفاظ على الأمن الوطني عن طريق حماية صحة العامة وسلامتهم، وكذلك الاقتصاد الأمريكي وأفراد الجيش، ووقف الممارسات التجارية غير العادلة والجمشعة التي تهدد الاقتصاد العالمي. وهو يتم مهمته من خلال منهج متعدد المستويات، والذي يشمل إجراء تحقيقات للتعرف على المنظمات الإجرامية وتفكيكها؛ ومنع البضائع المهربة من خلال اتخاذ إجراءات محددة الأهداف وإجراء عمليات تفتيش لإبقاء البضائع غير القانونية خارج سلسلة التوريد في

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

الولايات المتحدة؛ وإجراء أنشطة توعية وتدريب للقائمين على إنفاذ القانون محلياً وعالمياً لتعزيز القدرات على مستوى العالم. ويسمح هذا النهج الاستراتيجي للحكومة بتخصيص الموارد لمنع وقوع الحوادث المأساوية المرتبطة بالمجموعات الإجرامية المنظمة العنيفة وحماية القوة الصناعية العاملة المسؤولة عن تطوير التكنولوجيا المتطورة.

ب. الهيكل

4. لدى إدارة تحقيقات الأمن الداخلي 3 وحدات مختلفة داخل المركز: الملكية الفكرية، والإنفاذ التجاري، ووحدة السياسات والتدريب. وتتألف وحدة الملكية الفكرية من عملاء خاصين ومحللين، وهي منوط بها تنسيق جهود المركز مع الأفراد في الميدان لتيسير إجراء التحقيقات بنجاح فيما يخص المنظمات الإجرامية المتورطة في جرائم الملكية الفكرية. وتشرف الوحدة أيضاً على عمليات الإنفاذ للتصدي إلى مخاطر الملكية الفكرية الناشئة، بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة الآخذة في الازدياد من جراء المنتجات المقلدة. فضلاً عن ذلك، تُشرف وحدة الملكية الفكرية على فرع الاستخبارات في المركز. ويضمن هذا الفرع عدم تعارض المعلومات الواردة من الوكالات الأخرى ويوفر المعلومات لمكاتب إدارة تحقيقات الأمن الداخلي لتيسير إجرائها للتحقيقات. ولدى مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضاً "وحدة مقر الملكية الفكرية" داخل المركز. وتشرف هذه الوحدة إشرافاً منظماً على عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الميدانيين القائمين في المركز كما تمتاز بعنصر تشغيلي. وتشمل أولويات مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضاً البضائع المقلدة التي تشكل خطراً على الصحة والسلامة، وسرقة الأسرار التجارية.

5. ويشمل المركز ما هو أكثر من مجرد إنفاذ الملكية الفكرية. فوحدة الإنفاذ التجاري به تتولى إدارة برنامج الغش التجاري لدائرة الهجرة والجمارك والذي يركز على الاستيراد التجاري الذي يتضمن البيانات الكاذبة والممارسات التجارية الخادعة. وقد أقر المركز بأن المجرمين المتورطين في انتهاكات حقوق الملكية الفكرية غالباً ما يكونون متورطين أيضاً في أنواع أخرى من انتهاكات الغش التجاري. ومن خلال الدمج بين هذه البرامج في إطار المركز، بوسع دائرة الهجرة والجمارك أن تنتج نهجاً شاملاً للتصدي لمواطن الضعف هذه. فتحقيقات الغش تشكل عناصر هامة في الاستراتيجية التجارية الكلية التي يستعين بها كل من دائرة الهجرة والجمارك ودائرة الجمارك وحماية الحدود للتركيز على إنفاذ حماية الإيرادات، وبشكل متزايد على قوانين حماية غير الإيرادات ولوائحها. وتشمل مجالات المسؤولية المنظمة ما يلي: جرائم الصحة والسلامة، والتحويل أثناء الحجز الجمركي، وتهريب التبغ، وسخرة الأطفال، ومكافحة الإغراق، وإنفاذ الاتفاقات التجارية.

6. أما وحدة السياسات والتدريب فهي واجهة المركز أمام الجمهور. ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولياتها تشمل بناء الشراكات والحفاظ عليها مع القائمين على الصناعة وإنفاذ القانون والتنسيق بين برامج تكوين الكفاءات محلياً وعالمياً ورفع الوعي العام. حيث يشارك موظفو المركز كثيراً كخبراء في إنفاذ الملكية الفكرية في برامج تكوين الكفاءات التي يراها كل من وزارة الخارجية الأمريكية وأكاديمية الملكية الفكرية العالمية التابعة لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) ووزارة العدل والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية. وتطور الوحدة السياسات والإرشادات للمركز وعملياته، وتنسق طلبات الإدارات والكونغرس والوكالات التي تتضمن أمور متعلقة بالملكية الفكرية. ويوفر فرع السياسات بالوحدة أيضاً مدخلات متعلقة بالسياسات المحلية والعالمية من خلال العمل مع مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية واللجنة الفرعية الخاصة 301 واللجان العديدة المتعلقة بالمعاهدات الدولية ومجموعات العمل المتعددة الأطراف.

ثالثاً. أنشطة المركز

أ. الجهود الإدارية والتشغيلية المتعلقة بالملكية الفكرية

7. يولي المركز أهمية كبرى للبضائع المقلدة التي يُرجح أن تشكل خطراً على صحة المستهلكين وسلامتهم. فقد ارتبط انتشار المستحضرات الصيدلانية المقلدة في منطقة شمال كاليفورنيا بوفيات عديدة في 2015؛ فقد بيعت مكونات كهربائية مخصصة للاستخدام في الغواصات النووية إلى مقاولي دفاع رئيسيين، كما انكسرت دراجة أداء بسبب ضغط الاستخدام

العادي مما تسبب في إصابات فادحة لسائقها. ومن خلال تطوير مهام تشغيلية وإدارية محسنة، يستطيع المركز أن يجد من الآثار المدمرة للبضائع المقلدة.

8. ومن المبادرات الإدارية الهامة الجارية حالياً في المركز توثيق الإصابات الخطيرة والارتباطات بالمنظمات الإجرامية والآثار المترتبة على الأعمال التجارية والاقتصاد، والتي ترتبط جميعاً بالتقليد. وقد أعلنت إدارة الغذاء والدواء عن أمثلة لأفراد انتابهم طفح جلدي فوري بعد استخدام مستحضرات تجميل مقلدة. كما أن ثمة حالات معروفة لمراهقين تعرضوا لفقدان البصر بعد استخدام عدسات لاصقة تجميلية مقلدة. ولدى إدارة شرطة لوس أنجلوس أدلة تقيم صلة بين البضائع المقرصنة وعصابات الشوارع العنيفة. وقد تلقى المركز أيضاً معلومات مؤكدة تفيد بأن مجموعة في ميشيغان كانت تتبع مستحضرات صيدلانية مقلدة لتمويل أنشطة إرهابية في الشرق الأوسط. ومن ثم فإن عرض حالات محددة على المستهلكين والقائمين على إنفاذ القانون محلياً وعالمياً والمجتمع القانوني ككل من شأنه أن يدعم حملة التوعية التثقيفية الخاصة بالمركز.

9. وقد تكيف المركز على نحو استباقي مع الاتجاهات الجديدة في الأنشطة غير الشرعية مما أهله إلى وضع حافظة تشغيلية متينة. فثمة 6 عمليات رئيسية تستهدف الاستيراد غير الشرعي للبضائع المقلدة المرسلّة إلى الجيش، والمستحضرات الصيدلانية، وأدوات الرعاية الصحية المقلدة، وأدوات التجميل، وقطع غيار السيارات المقلدة، فضلاً عن المواقع الإلكترونية التي تنتهك حق المؤلف والسلع الرياضية المقلدة. ولتنفيذ هذه العمليات بنجاح يتعاون المركز مع عدة وكالات خارجية مختلفة، مثل وزارة الدفاع وإدارة الغذاء والدواء، وممثلين من قطاع السيارات وكبرى الجمعيات الرياضية، فضلاً عن القائمين على إنفاذ القانون على الأصعدة الوطنية والمحلية والعالمية. وفي نهاية كل سنة مالية، تُحسب الاعتقالات والإدانات والمضبوطات المرتبطة بكل عملية وتُقدم إلى دائرة الجمارك وحماية الحدود لكي تستعين بها في إعداد تقريرها الإحصائي السنوي عن المضبوطات في ختام كل سنة مالية.

10. وفي 8 يوليو 2007، أصدر الرئيس بوش قراراً تنفيذياً لتأسيس فريق عامل بين الوكالات معني بسلامة الواردات تكون مهمته التصدي للمخاطر الكامنة في الواردات من الملابس ومكونات أغذية الحيوانات الأليفة والألعاب والمأكولات البحرية وغير ذلك من المنتجات الاستهلاكية. ولمعالجة الأهداف والغايات التي حددها الفريق العامل، أنشأ المركز ونفذ عملية "الحارس"، وهي بمنزلة برنامج جامع متعدد الوكالات مصمم لمكافحة استيراد المنتجات المقلدة والفاصلة والردئية التي تشكل خطراً على صحة المستهلكين وسلامتهم ومكافحة الاتجار في هذه المنتجات. وقد أدت الجهود التعاونية في إطار عملية "الحارس" إلى ضبط سلع مثل قطع غيار طائرات وسيارات، ومستحضرات صيدلانية ومنتجات عناية شخصية وأجهزة كهربائية ومواد غذائية.

11. وفي مارس 2014، شاركت إدارة تحقيقات الأمن الداخلي في تفكيك عصابة ضخمة تقدر بملايين الدولارات كانت تباع منتجات صحية وتجميلية مقلدة مثل بلسم الشفاه وزيت الأطفال والفازين والفوط الصحية. وعلى مدار السنتين الماضيتين، تضاعف عدد منتجات العناية الشخصية المضبوطة - بما في ذلك الشامبو ومزيل العرق والغسول - ثلاث مرات. ولكي يستجيب المركز لهذه التطورات أطلق عملية "الجمال المضبوط" في 2015 لاستهداف هذه المنتجات. وكلما ظهرت أنماط واتجاهات جديدة للتقليد، كان لها المركز بالمرصاد بفضل تقنيات الإنفاذ الاستراتيجية.

ب. عمليات الإنفاذ التجاري

12. في 18 يناير 2012، أطلق مقر إدارة تحقيقات الأمن الداخلي ودائرة الجمارك وحماية الحدود خطة التقييم والتنفيذ الميدانيين للفريق العامل المعني بالغش التجاري. وكان الهدف من إطلاق خطة مشترك لتحسين إنفاذ قوانين الغش التجاري هو تأسيس إجراءات ومبادئ توجيهية فيما بين الإدارة والدائرة لتيسير وتسريع تبادل معلومات الغش التجاري بين الوكالتين، ومن ثم يؤدي ذلك إلى نجاح الملاحقات الجنائية والإجراءات المدنية فيما يخص الانتهاكات التجارية. وكان من بين التوصيات إنشاء وحدات متكاملة لمكافحة الغش التجاري على المستوى الميداني. وقد نُفذ العديد من التوصيات الواردة في الورقة عن

طريق دمج وحدتي الغش التجاري في الإدارة والدائرة ليصيرا "مراكز تنسيق الإنفاذ التجاري". وتهدف المراكز إلى النهوض بتبادل المعلومات فيما بين الكيانات المعنية بالإنفاذ التجاري، والمساعدة في تحديد الخطط التجارية على نحو استباقي، ودعم التقييمات الكاملة للمخاطر. كما أنها تساعد في إنشاء فريق متكامل، يعمل على نحو تعاوني بصفة يومية، وتعزز الشراكة القائمة بالفعل بين الإدارة والدائرة.

13. وتجمع المراكز بين الموارد المتاحة من خلال جمع موظفي الدائرة والإدارة في مكان واحد على مقربة من منطقة الفحص الجمركي لتحديد الأنشطة التجارية غير الشرعية ومكافحتها بكفاءة. وتضمن المراكز الإشراف وتحديد الأولويات على نحو مشترك بين الإدارة والدائرة فيما يخص الإنفاذ والمنع في المنطقة المحلية، فضلاً عن إشراك إدارة تحقيقات الأمن الداخلي مبكراً في مرحلة الاستيراد أو التصدير أو في عملية المنع أو في كليهما. وتشمل مخططات الغش التي اكتشفتها المراكز الشحن العابر غير الشرعي من خلال بلدان ثالثة، وتزييف بلد المنشأ، واستغلال نظام الحجز الجمركي، وسرقة هوية شركة أو مستورد شرعيين. وتمكن المراكز الإدارة والدائرة من تشكيل جبهة موحدة وتقديم تحليلات أكثر كمالاً للحالات لعرض الحالات على مكاتب النواب الأمريكيين.

رابعاً. التعاون بين المركز والصناعة ووكالات إنفاذ القانون العالمية

14. سيستمر المركز في تعزيز أواصر التعاون مع الصناعة ووكالات إنفاذ القانون العالمية. فلا توجد منظمة خير منه في حماية حقوق المؤلف والعلامات التجارية، ولا توجد منظمة خير منه في الاستخبارات التي تحدد مواقع المقلدين. وتعد أنشطة التوعية وتبادل الاستخبارات مع الصناعة من الموارد الكبرى التي يتعين الاتكاء عليها للوصول إلى تحقيقات قوية. كما أن التفاعل مع الصناعة يجعل عملاء الإنفاذ أكثر كفاءة ويوفر إسهامات لا تُعد ولا تُحصى لفائدة التحقيقات. فإن الممثلين من كافة قطاعات الصناعة مدعوون دعوة دائمة لزيارة المركز بغية بدء حوار مثمر حول منع سرقة الملكية الفكرية.

15. ويلتزم المركز بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون العالمية بشأن عمليات مكافحة التقليد حول العالم. ففي يونيو 2015، نسق المركز مع الإنترنتول لدعم عملية "بانجيا"، وقد تمخض هذا التنسيق عن الجمع بين 115 بلداً و236 وكالة لمكافحة بيع الأدوية غير الشرعية عبر الإنترنت. وأدت عمليات العام الماضي إلى ضبط ما يزيد عن 20 مليون دواء مقلد وغير شرعي والتي تقدر بما يقرب من 81 مليون دولار أمريكي. وأدت أيضاً إلى اعتقال 156 فرداً ومعلومات إضافية تدعم 429 عملية تحقيق. وسيستمر المركز في دعم مشروع "عبر الأطلسي" كجزء من عملية "في مواقعنا"، وهو مشروع مشترك بين إدارة تحقيقات الأمن الداخلي واليوروبول، والذي جمع بين الصناعة ووكالات إنفاذ القانون عبر 27 بلداً لإغلاق 37479 اسم نطاق في السنة المالية 2015 والتي كانت تباع على نحو غير شرعي سلعا مقلدة عبر الإنترنت إلى مستهلكين غير واعين.

خامساً. خاتمة

16. كل عام، يصل ما هو أكثر من 11 مليون حاوية بحرية إلى موانئ الولايات المتحدة. وفي الحدود البرية، تصل 10 ملايين أخرى عن طريق الشاحنات و3 ملايين عن طريق السكك الحديدية. كما يصل ربع بليون حمولات وبرد وطرود شحن سريع أخرى عبر الجو. وتظل الوكالات في إدارة تحقيقات الأمن الداخلي يقظة في استهداف الشحنات التي تشكل خطراً على الشعب الأمريكي. ففي سنة 2015، وصل إجمالي عدد مضبوطات المركز إلى 28865 والتي تقدر قيمتها بمبلغ 1.35 بليون دولار أمريكي. وأدت جهود المركز في إنفاذ القانون في سنة 2015 إلى 538 اعتقالاً، و339 اتهاماً و357 إدانة. ويلتزم المركز بدعم إنفاذ الملكية الفكرية بما يحمي المستهلكين والاقتصاد الأمريكي فيما يفكك شبكات التوزيع الإجرامية.